

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 24 – 28 يونيو/حزيران 2024

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



التوزيع: عام

التاريخ: 26 أبريل/نيسان 2024

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 6 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2024/6-D/1

مسائل الموارد والمالية والميزانية

للنظر

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

التقرير السنوي للمفتش (ة) العام (ة)

موجز تنفيذي

يقدم مكتب المفتش (ة) العام (ة) لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) تقريره السنوي إلى المجلس التنفيذي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023.

ويتضمن التقرير بيان الضمان الصادر عن مكتب المفتش (ة) العام (ة) بشأن فعالية الحوكمة في البرنامج وإدارة المخاطر وعمليات المراقبة في عام 2023 استناداً إلى نطاق العمل الذي اضطلع به مكتب المفتش العام. ويُقدم التقرير أيضاً لمحة عامة عن ملاحظات مكتب المفتش العام وأنشطته خلال السنة.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالتقرير السنوي للمفتش (ة) العام (ة) لسنة 2023 (WFP/EB.A/2024/6-D/1)، ويلاحظ أنه بناءً على أعمال الرقابة القائمة على المخاطر التي أُنجزت وأُبلغ عنها في عام 2023، لم تُحدّد في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة في البرنامج أي مواطن ضعف جوهري من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة على الإنجاز العام للأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للبرنامج. ويُلاحظ المجلس كذلك أن المفتش (ة) العام (ة) قد حدد مسائل مهمة متعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، ويتوقع المجلس من البرنامج أن يعالج المسائل التي أبرزها التقرير.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد H. Østveiten

المفتش العام بالإنابة

بريد إلكتروني: helge.ostveiten@wfp.org

بيان الضمان

- 1- يستند هذا الرأي إلى أعمال مكتب المفتش (ة) العام (ة) في مجال الضمان (المراجعة الداخلية للحسابات، واستعراضات المتابعة، والخدمات الاستشارية، والاستعراضات الاستباقية للنزاهة) في ما يتعلق بالتقارير الصادرة في الفترة بين 1 يناير/كانون الثاني و31 ديسمبر/كانون الأول 2023. وأجريت جميع أعمال الضمان وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين ولميثاق مكتب المفتش (ة) العام (ة).
- 2- وتطلبت صياغة هذا الرأي النظر في مصادر أخرى للأدلة بحسب الاقتضاء، مثل الأعمال التي اضطلع بها مراجع الحسابات الخارجي والتقارير الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة في عام 2023؛ وحالة تنفيذ إجراءات المراجعة الداخلية المتفق عليها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، وأي مسائل نظامية لوحظت في التحقيقات التي أجراها مكتب المفتش (ة) العام (ة) والتي أنجزت في السنة التقويمية 2023.
- 3- وتستند أعمال الضمان التي أجراها مكتب المفتش (ة) العام (ة) إلى المخاطر وتعتمد على عينة من أنشطة البرنامج. ولذلك لا تشمل خطة عمل الضمان السنوية مهامها لكل عملية من عمليات الأعمال أو لكل كيان أو وحدة تنظيمية في البرنامج. وبالتالي فإن خطة العمل لا تهدف إلى تقديم رأي شامل بشأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في جميع عمليات البرنامج.
- 4- وتعني القيود المتأصلة في نطاق المراجعة الداخلية للحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة إمكانية وقوع أخطاء أو مخالفات من دون اكتشافها. وكان من الممكن تحديد مسائل جوهرية إضافية لو أجريت أعمال مراجعة إضافية.
- 5- ويرى مكتب المفتش (ة) العام (ة) أنه، استنادا إلى أنشطة الرقابة القائمة على المخاطر التي أجراها مكتب المفتش (ة) العام (ة) وأبلغ عنها في عام 2023 ومصادر الأدلة الأخرى، (أنظر الفقرة 2)، لم تُحدد أي مواطن ضعف جوهرية في حوكمة البرنامج أو إدارة المخاطر أو عمليات الرقابة من شأنها أن تُخل بصورة كبيرة بالإنجاز العام (ة) لأهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية.
- 6- وعلى الرغم مما ورد أعلاه، حدد مكتب المفتش (ة) العام (ة) مسائل مهمة متعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البرنامج تتطلب اهتماما ومتابعة من الإدارة. وترد في الفقرات من 33 إلى 57 من هذا التقرير السنوي مناقشة تتناول تفاصيل المسائل الرئيسية التي حددها مكتب المفتش (ة) العام (ة) خلال عام 2023.

Helge Østveiten، المفتش العام بالإنابة

مارس/آذار 2024

لمحة عامة عن مكتب المفتش (ة) العام (ة)

الولاية والعمليات

- 7- يعمل مكتب المفتش (ة) العام (ة) وفقاً لميثاق نقحه المجلس التنفيذي ووافق عليه آخر مرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2019.
- 8- وتتمثل مهمة مكتب المفتش (ة) العام (ة) في تزويد أصحاب المصلحة في البرنامج بضمان بشأن مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البرنامج، بهدف كشف حالات التدليس والهدر وسوء الاستخدام وردعها من خلال الاضطلاع بأنشطة رقابة مستقلة وموضوعية؛ وإجراء عمليات تفتيش وتحقيقات في ادعاءات المخالفات وسوء السلوك؛ وتيسير اعتماد وتنفيذ أفضل الممارسات المعمول بها في الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية والقطاع الخاص في ما يتعلق بالضمان والرقابة.
- 9- ويتولى مكتب المفتش (ة) العام (ة) المسؤولية عن تزويد المديرية التنفيذية بآراء سنوية بشأن مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في تحقيق أهداف البرنامج. ومكتب المفتش (ة) العام (ة) مسؤول أيضاً عن إعداد تقرير سنوي عن أنشطته وتقديمه إلى المجلس التنفيذي، بما في ذلك موجز لنتائج الرقابة المهمة المنبثقة عن أعمال الضمان التي يقوم بها مكتب المفتش (ة) العام (ة)، وحالة تنفيذ التوصيات، وتأكيد الاستقلال التنظيمي لأنشطة المكتب.
- 10- ويتألف مكتب المفتش (ة) العام (ة) من وحدتين: مكتب المراجعة الداخلية المكلف بمهمة المراجعة الداخلية؛ ومكتب التفتيش والتحقيق، المكلف بمهام التحقيق والتفتيش.
- 11- ويُقدم مكتب المفتش (ة) العام (ة) تقاريره عن الرقابة إلى المديرية التنفيذية أو إلى أعضاء الإدارة المعيّنين. وتنص سياسة الكشف عن تقارير الرقابة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2021 على الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية على موقع إلكتروني عام مع بعض الاستثناءات.

بيان الاستقلال والمعايير

- 12- يؤكد مكتب المفتش (ة) العام (ة) للمجلس التنفيذي استقلاله التنظيمي. ولم يحدث أي تدخل من الإدارة في ما يتعلق باختيار أنشطته ونطاقها وإجراءاتها وتواترها وتوقيتها في عام 2023، وفي إبلاغ النتائج. ولم تؤثر قيود الموارد أو أي مسائل أخرى على استقلال أنشطة مكتب المفتش (ة) العام (ة) وعلى رأي الضمان.
- 13- وفي ما يتعلق بأنشطة الضمان التي يضطلع بها مكتب المفتش (ة) العام (ة)، يُجري مكتب المفتش (ة) العام (ة)، من خلال مكتب المراجعة الداخلية، أعماله وفقاً للمعايير الدولية لممارسة المهنة للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين (المشار إليها في ما يلي باسم "معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين") والسياسات والمعايير والمبادئ التوجيهية لمكتب المراجعة الداخلية. ويلزم إجراء تقييم خارجي لجودة وظيفة المراجعة الداخلية كل خمس سنوات؛ وأنجز آخرها في نهاية عام 2021 وأكد أن وظيفة المراجعة الداخلية "تتوافق بشكل عام" مع جميع معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين.

الأنشطة في عام 2023

- 14- يلخص [الجدول 1](#) الوارد أدناه الخدمات المقدمة من مكتب المفتش (ة) العام (ة) في عام 2023. ويغطي نطاق المراجعة المستخدم في وضع خطة الضمان السنوية لجميع عمليات البرنامج وأنشطته وأساليب عمله ونظمه.

الجدول 1: أنشطة مكتب المفتش (ة) العام (ة) – لمحة عامة، 2019-2023*						
السنة	المراجعة الداخلية	الآراء الاستشارية والروى والخدمات المخصصة الأخرى**	الاستعراضات الاستباقية للنزاهة	التحقيقات		عمليات التفتيش***
				المتنوعة	المنجزة	
	التقارير الصادرة			التقارير الصادرة		
2019	22	3	1	174	80	0
2020	13	16	2	300	92	1
2021	22	10	1	397	112	0
2022*	14	7	0	513	195	0
2023	22	4	1			

* في ما يتعلق بالمراجعة الداخلية والآراء الاستشارية والروى والخدمات المخصصة الأخرى والاستعراضات الاستباقية للنزاهة، تقابل أرقام السنة 2022 تسعة أشهر (من أبريل/نيسان إلى ديسمبر/كانون الأول 2022).

** ترد التفاصيل في الملحق الأول، الأقسام باء وجيم ودال.

*** تناول رأي الضمان السنوي تقارير التفتيش في السنة التي أنجزت فيها الأعمال الميدانية وليس في سنة صدور التقارير. وصدر في عام 2020 تقرير تفتيش واحد أنجز في عام 2019 ولم يتناوله رأي الضمان السنوي لعام 2020.

الموارد

15- ازدادت ميزانية مكتب المفتش (ة) العام (ة) بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي من 17.9 مليون دولار في عام 2022 إلى 19.5 مليون دولار في عام 2023، ووجهت هذه الزيادة أساساً إلى مكتب التفتيش والتحقيق لدعم الزيادة المستمرة في الادعاءات الواردة (أنظر [الجدول 2](#)). وبلغ مجموع الفرق (النفقات الفعلية مخصوماً منها المخصصات المدرجة في الميزانية) لعام 2023 ما قيمته 1.9 مليون دولار أمريكي، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض تكاليف الموظفين بسبب معدلات الشعور الناتجة عن الأثر المشترك للتناقص وتحديات التوظيف، مما أثار أيضاً على تكاليف السفر، ولا سيما بالنسبة لمكتب المراجعة الداخلية.

الجدول 2: ميزانية مكتب المفتش (ة) العام (ة) (بآلاف الدولارات الأمريكية)							
مخصصات الميزانية	2022			2023			
	مكتب المفتش (ة) العام (ة)*	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب التفتيش والتحقيق	مكتب المفتش (ة) العام (ة)*	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب التفتيش والتحقيق	المجموع
مخصصات الميزانية	936	8 150	8 880	940	8 192	10 370	19 502
النفقات الفعلية	687	6 217	6 820	670	7 698	9 240	17 608

* يشمل المفتش (ة) العام (ة) والمكتب الأمامي والشؤون الإدارية التي تدعم مكتب المفتش (ة) العام (ة) ومكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق.

16- وازداد عدد الوظائف المحددة المدة المدرجة في الميزانية من 87 وظيفة في نهاية عام 2022 إلى 90 وظيفة في نهاية عام 2023 (أنظر [الجدول 3](#))، وأُتيحت وظائف إضافية تدريجياً طيلة عام 2023 - 3 وظائف في مكتب التفتيش والتحقيق (للتعامل مع العدد المتزايد من القضايا)، ونُقلت وظيفة واحدة من مكتب المراجعة الداخلية إلى مكتب المفتش (ة) العام (ة). وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، شُغلت 72 وظيفة من أصل 90 وظيفة؛ وكانت 14 وظيفة في مراحل مختلفة من التعيين؛ وتعلقت الوظائف الأربع المتبقية بالتعيين أو إعادة الإعلان التي لم تبدأ بعد. وفي عام 2023، استمر استخدام الاستشاريين على نطاق واسع للتعبير عن الوظائف الشاغرة وزيادة القدرات، ولا سيما في مكتب التفتيش والتحقيق.

الجدول 3: الوظائف المدرجة في الميزانية في نهاية العام							
2023				2022			
المجموع	مكتب التفتيش والتحقيق	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب المفتش (ة) العام (ة)*	المجموع	مكتب التفتيش والتحقيق	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب المفتش (ة) العام (ة)*
79	44	33	2	76	41	34	1
11	3	2	6	11	3	2	6
90	47	35	8	87	44	36	7

* يشمل المفتش (ة) العام (ة) والمكتب الأمامي والشؤون الإدارية التي تدعم مكتب المفتش (ة) العام (ة) ومكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق.

17- وبحلول نهاية عام 2023، كانت الوظائف المشغولة في مكتب المفتش (ة) العام (ة) تتألف من 51 في المائة من النساء و49 في المائة من الرجال؛ و31 جنسية مختلفة (من جميع القارات) و29 لغة. ويحمل جميع الموظفين الفنيين في مكتب المراجعة الداخلية شهادات مهنية ذات صلة (مدقق داخلي معتمد، ومحاسب عام معتمد أو محاسب قانوني)، وشهادات في تخصصات محددة (مدقق معتمد لعمليات التدليس، ومدقق معتمد في مجال نُظم المعلومات، وشهادة مراجعة في مجال الأمن السيبراني، وشهادة في التقييم الذاتي للرقابة، وشهادة ضمان إدارة المخاطر). ويمتلك المراجعون خبرة سابقة في شركات مراجعة دولية بالإضافة في كثير من الأحيان إلى خبرة إضافية في العمل مع كيان آخر من كيانات الأمم المتحدة أو منظمة إنسانية. ويتمتع المحققون بخلفية في مجال إنفاذ القانون أو التحقيق أو لديهم خلفية قانونية، ولدى بعضهم أيضاً شهادات وخبرة في مجالات الطب الجنائي أو المحاسبة أو المراجعة.

لمحة عامة عن أنشطة مكتب المراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية

18- المراجعة الداخلية هي نشاط مستقل وموضوعي في مجال الضمان وتقديم الاستشارات هدفه إضافية قيمة وتحسين عمليات المنظمة. ويُساعد مكتب المراجعة الداخلية البرنامج في تحقيق أهدافه من خلال الأخذ بنهج منظم ومنضبط لتقييم فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة وتحسينها.

19- وكجزء من إجراءات مكتب المفتش (ة) العام (ة) لتقديم الضمان إلى المديرية التنفيذية وأصحاب المصلحة، يفحص المكتب ويقيم مدى كفاية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة وفعاليتها في البرنامج بشكل عام، وأداء وحدات البرنامج في تنفيذ المسؤوليات والأهداف المسندة إليها. وتُقدم أعمال الضمان من خلال إجراء عمليات المراجعة الداخلية والاستعراض الاستباقي للنزاهة والاستعراضات ذات الأغراض الخاصة، والخدمات الاستشارية.

20- والاستعراضات الاستباقية للنزاهة هي فحوص منهجية الهدف من إجراءات تحديد واختبار الضوابط الوقائية وضوابط التحري في مجال مكافحة التدليس بهدف الحد من مخاطر التدليس. واستناداً إلى القدرة التحليلية لمكتب المراجعة الداخلية، توفر الاستعراضات الاستباقية للنزاهة ضماناً للإدارة بشأن فعالية منع التدليس وضوابط كشفه، مما يُكمل أعمال التحقيق التي يجريها مكتب التفتيش والتحقيق من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتدليس والفساد.

21- وتستند الاستعراضات ذات الأغراض الخاصة التي تتناول الترتيبات التعاقدية بين البرنامج والأطراف المتعاقد معها إلى تطبيق بنود المراجعة المدرجة في العقود ذات الصلة.

نتائج خطة الضمان القائمة على المخاطر

- 22- صُممت خطة عمل مكتب المفتش (ة) العام (ة) بشأن الضمان بحيث تُركز على أهم المخاطر التي تنطبق على نطاق المخاطر في البرنامج. ووافقت المديرية التنفيذية عليها بعد التشاور مع الإدارة العليا والمجلس التنفيذي، واستعراضها من جانب اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ووافق أيضا المدير التنفيذي على تغييرات خطة العمل خلال عام 2023.
- 23- ووفقا لما تقتضيه معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، يُحدد تقييم موثوق للمخاطر التي يتعرض لها نطاق المخاطر في البرنامج أولويات نشاط المراجعة الداخلية بما يتفق مع أهداف المنظمة. ويشمل التقييم إيلاء اعتبار خاص لمخاطر التدليس، مما يدفع إلى تحديد مواضيع للاستعراض الاستباقي للنزاهة. وصنف مكتب المراجعة الداخلية جميع الكيانات الخاضعة للمراجعة في البرنامج عن طريق تقييم المخاطر المحددة وفقا لأثرها على عمليات البرنامج واحتمال حدوث كل خطر. وفي إطار عملية تقييم المخاطر، حصل مكتب المراجعة الداخلية على مدخلات من أصحاب المصلحة الرئيسيين (أعضاء مجموعة القيادة والمديرين الإقليميين ومديري الشعب) بشأن المخاطر الاستراتيجية والتطورات التنظيمية الرئيسية. وروعت هذه التعقيبات في تحديد أولويات عمل المكتب.
- 24- ويتعاون مكتب المراجعة الداخلية بانتظام مع مراجع الحسابات الخارجي ومكتب التقييم من خلال تحقيق المواءمة بين خطط عمل كل منها لضمان التكامل والتأزر والكفاءة في الرقابة الداخلية في البرنامج، حيثما أمكن.

نطاق عمل الضمان في عام 2023

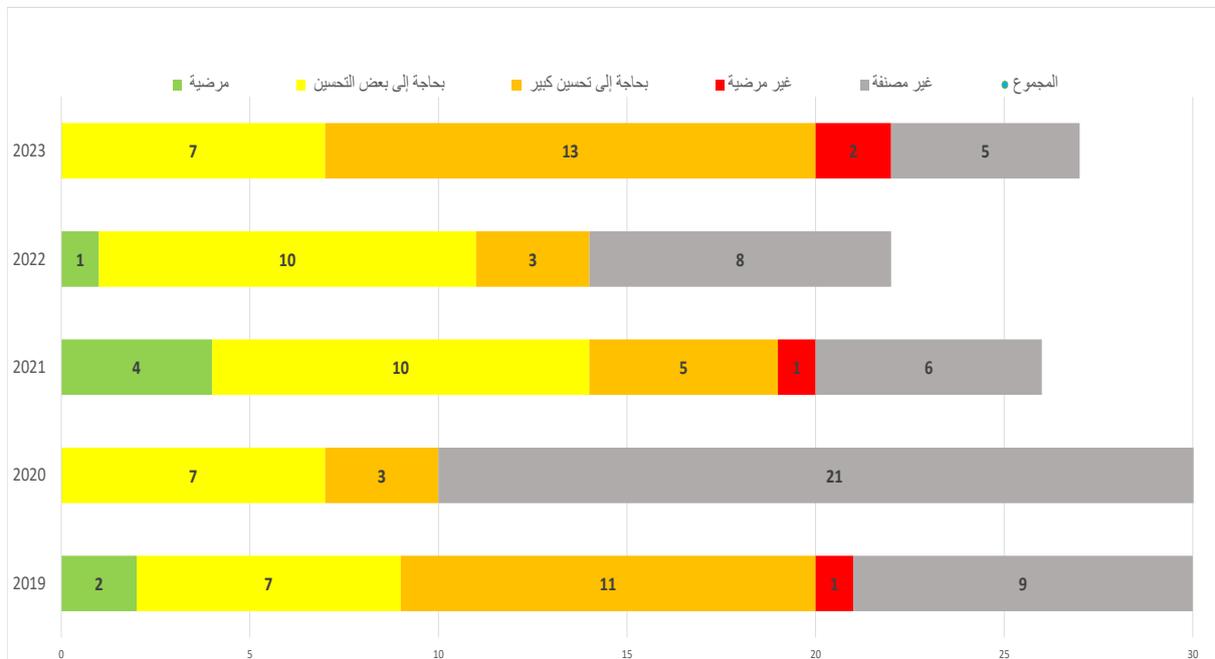
- 25- استندت خطة عمل الضمان لعام 2023 إلى التركيز بقوة على العمليات الميدانية في السنوات السابقة. وواصل مكتب المراجعة الداخلية تطوير منهجياته في مجال المراجعة لتعزيز نهجه القائم على المخاطر عند تقديم الضمان بشأن العمليات القطرية.
- 26- وأنجزت إجمالاً خلال الفترة بين 1 يناير/كانون الثاني و31 ديسمبر/كانون الأول 2023 عمليات مراجعة شملت 15 عملية قطرية وإصدار التقارير ذات الصلة، وهو ما يُمثل 3.2 مليار دولار أمريكي، أي 21 في المائة من إجمالي نفقات البرنامج الميدانية (أنظر الشكل 2 أدناه). وتغطي المكاتب القطرية التي أُجريت مراجعة لها 6 مكاتب من أصل 16 عملية ميدانية عالية المخاطر حُددت في التقييم الأولي للمخاطر في خطة العمل.
- 27- وقدم مكتب المراجعة الداخلية أيضا تغطية لعدة وظائف مؤسسية أساسية ومجالات مواضيعية، مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات وإدارة أمن المعلومات، والتوظيف في حالات الطوارئ، وإدارة السلع الغذائية. وعلاوة على ذلك، وفر التقييم المنهجي لجملة أمور، بما في ذلك إدارة هوية المستفيدين، والتحويلات القائمة على النقد، وسلسلة الإمداد، وعمليات الرصد في مراجعة المكاتب القطرية، ضمانا موسعا لهذه المجالات العالية المخاطر على مستوى المؤسسة.
- 28- وشملت تغطية تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات تحديدا مجالات مثل أمن نقاط النهاية وإنترنت الأشياء، والمخاطر الرقمية للأطراف المقابلة، وإدارة أصول تكنولوجيا المعلومات، وحماية البيانات، وخصوصية البيانات الصحية للموظفين، بالإضافة إلى تقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات. ووفرت هذه المهام أساسا جيدا لتقييم الوضع العام للأمن السيبراني في البرنامج.
- 29- ويعتمد مكتب المراجعة الداخلية أيضا على الإدارة في إسداء المشورة بشأن أوجه القصور المعروفة في نظم الرقابة الداخلية، وأنشطة التدليس ومواطن الضعف المعروفة التي يمكن أن تسمح بارتكاب تدليس أو حدوث خسائر كبيرة، أو التي يمكن أن تعوق إلى حد كبير استخدام الموارد بكفاءة وفعالية. وتُسدي الإدارة المشورة إلى المكتب بشأن حالات الإخفاق الكبيرة المعروفة عند الشروع في عمليات المراجعة.
- 30- واستُمدت المعلومات والتغطية الإضافية من الأعمال المخصصة الأخرى ذات الصلة، فضلا عن عدة تقارير تحقيق صادرة عن مكتب التفتيش والتحقيق، وهي تتضمن رؤى بشأن المجالات حيث يُحتمل أن يحدث تعرض لممارسات تدليس و/أو فساد. وتناول أيضا هذا الرأي العمل الذي قام به مراجع الحسابات الخارجي، والتقارير ذات الصلة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة في عام 2023 وحالة تنفيذ إجراءات المراجعة الداخلية المتفق عليها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023. ويُقدم الملحق الأول مزيدا من التفاصيل عن أعمال مكتب المفتش (ة) العام (ة) التي تناولها رأي الضمان لعام 2023.

ملخص تصنيفات مهام المراجعة لعام 2023

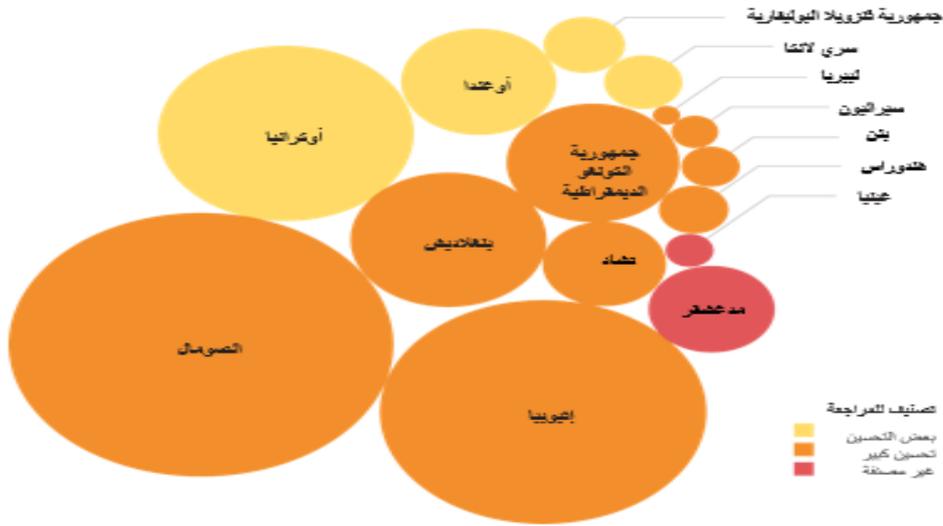
- 31- وفي ما يتعلق بعمليات المراجعة الداخلية للمكاتب الموجودة خارج المقر والوظائف والمجالات الشاملة، يُحدد مكتب المراجعة الداخلية تصنيفا عاما للمراجعة بالاستناد إلى تقييمه العام لعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة ذات الصلة في الكيان الخاضع للمراجعة. ويتسق نظام التصنيف مع التصنيفات التي تستخدمها كيانات الأمم المتحدة الأخرى.
- 32- ومن بين تقارير المراجعة التي وضعت في صيغتها النهائية خلال الفترة بين 1 يناير/كانون الثاني و31 ديسمبر/كانون الأول 2023، قَدِّمَ 13 تقريرا (أي 59 في المائة) تصنيف "بحاجة إلى تحسين كبير"، و7 تقارير (أي 32 في المائة) تصنيف "بحاجة إلى بعض التحسين"، وأظهر تقريران (أي 9 في المائة) تصنيف "غير مرضٍ". وترد تفاصيل إضافية في [الجدول 4](#) وكذلك في [الشكل 1](#) أدناه.

الجدول 4: توزيع استنتاجات المراجعة بحسب النوع - 2023					
المجال الخاضع للمراجعة	عدد عمليات المراجعة	مرضٍ	بحاجة إلى بعض التحسين	بحاجة إلى تحسين كبير	غير مرضٍ
المكاتب القطرية	15	-	4	9	2
المجال المواضيعي	3	-	1	2	-
تكنولوجيا المعلومات	4	-	2	2	-
مجالات أخرى (الخدمات الاستشارية، والاستعراضات الاستباقية للنزاهة، والاستعراضات ذات الأغراض الخاصة، والرؤى الموحدة)	5	-	-	-	-
المجموع	27		7	13	2

الشكل 1: لمحة عامة عن تصنيفات تقارير الرقابة للفترة 2019-2023



الشكل 2: الأموال التي خضعت للمراجعة (3.2 مليار دولار أمريكي) وتصنيفات المراجعة لعام 2023*



* نظرا لعدم وجود تمويل مرتبط ارتباطا مباشرا بهذه المجالات، استُبعد ما يلي من الرسم البياني الوارد أعلاه:

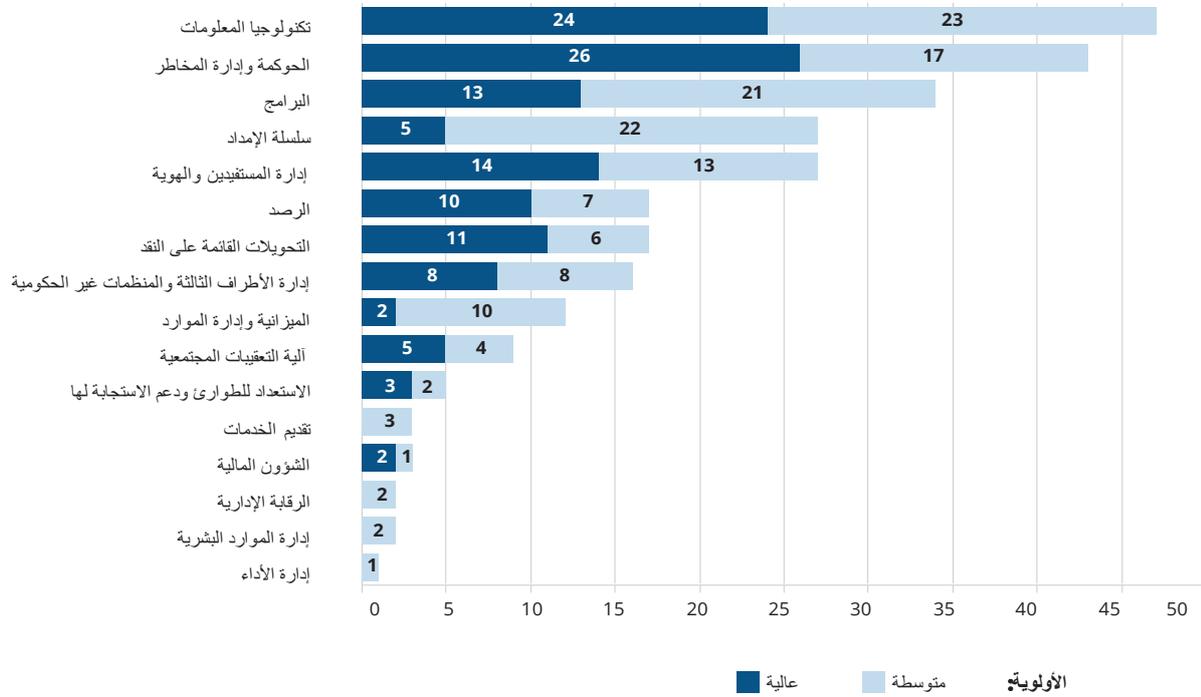
- (أ) العمليات المواضيعية/الشاملة - المراجعة الداخلية للتوظيف في حالات الطوارئ - نتيجة التصنيف "بحاجة إلى تحسين كبير"؛ وكننتيجة تصنيف المراجعة الداخلية لوحدة سلسلة الإمداد والتحويلات القائمة على النقد والتجزئة والأسواق، "بحاجة إلى بعض التحسين"؛
- (ب) مراجعة تكنولوجيا المعلومات - نتيجة تصنيف المراجعة الداخلية لإدارة أصول تكنولوجيا المعلومات في البرنامج "بحاجة إلى بعض التحسين"؛ ونتيجة تصنيف المراجعة الداخلية لإدارة مشروع الخدمات الاستشارية والطول الرقمية "بحاجة إلى تحسين كبير"؛ ونتيجة تصنيف المراجعة الداخلية لأمن المعلومات في النقاط الطرفية وإنترنت الأشياء "بحاجة إلى تحسين كبير"؛ ونتيجة تصنيف المراجعة الداخلية لإدارة الهوية والوصول إلى نظم المعلومات في البرنامج "بحاجة إلى بعض التحسين".

المسائل الرئيسية المحددة في عام 2023

- 33- يُقدم هذا القسم لمحة عامة عن المسائل الرئيسية الناشئة عن مهام الضمان التي أنجزت في الفترة بين 1 أبريل/نيسان و31 ديسمبر/كانون الأول 2023.
- 34- وتكشف نتائج الأعمال التي أُجريت أن البرنامج يُعتبر شريكا موثوقا وسريع التصرف في الاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات. وتقيم المنظمة بصفة عامة علاقات قوية مع الجهات المانحة والنظراء الحكوميين، كما أن الدراية الفنية التي يتمتع بها موظفوها معترف بها على نطاق واسع.
- 35- وتُبرز الحصيلة الموحدة لعملائنا أن درجة نُضج الأطر المؤسسية الرئيسية وتطبيقها، والمسائل الهيكلية وتلك المتعلقة بالقدرات، وعدم اتساق الأخذ بالتكنولوجيا وعدم الوضوح في تحديد السلطات (في بعض الأحيان) بين المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، هي أسباب جذرية مشتركة في جميع المجالات التي بحاجة إلى تحسين.
- 36- ومن شأن التنفيذ الجاري لخطة الضمان العالمية أن يُخفف من بعض مواطن الضعف المتكررة التي لوحظت خلال هذه السنة وفي السنوات السابقة. ولكن الانخفاض الكبير في مستويات التمويل في البرنامج يمكن أن يؤثر سلبا على تنفيذ أطر الإدارة والعمليات والنظم في هذه المجالات، وسيطلب تحديد أولويات واضحة للموارد.
- 37- وفي المستقبل، يمكن أن تتعارض القدرة على الاستجابة السريعة والفعالة للمطالب التشغيلية المتزايدة مع الحاجة إلى وضع وإنشاء وإنفاذ آليات قوية للحوكمة والمساءلة في السياق التقييدي للميزانية.
- 38- وسيطلب التطور في بيئة الرقابة الداخلية في المنظمة وتعزيز الكفاءة التشغيلية تكاملا أكثر فعالية بين الوظائف وأساليب العمل المؤسسية - مثل التخطيط والميزنة وإدارة المخاطر، وعمليات المنظمة. ويلزم أيضا توضيح عدم الموازنة الحالي في الأدوار والمسؤوليات والمساءلات الناجم عن الهيكل اللامركزي للبرنامج بالنسبة إلى صنع القرار وتصعيد المخاطر وإدارة الأداء.

39- وتُعبّر ملاحظات المراجعة التي جُمعت بحسب المجال عن الوزن الترجيحي الكبير لعمليات المراجعة القطرية ومهام تكنولوجيا المعلومات في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، نظرا لتوافق معظم الإجراءات المتفق عليها مع المجالات المشمولة في العادة بنطاق هذا النوع من المهام.

الشكل 3: الإجراءات المتفق عليها المحددة في عام 2023 بحسب مجال نطاق المراجعة



النتائج الموحدة المنبثقة عن مراجعة العمليات القطرية

40- خلال عام 2023، واصل مكتب المراجعة الداخلية تطوير النهج المتبع في مراجعة العمليات القطرية الذي بدأ العمل به في عام 2021 للتكيف مع القيود التي فرضت بسبب جائحة كوفيد-19 - مع التركيز على خمسة مجالات: إدارة المستفيدين؛ والتحويلات القائمة على النقد، وسلسلة الإمداد (التي تشمل المشتريات واللوجستيات وإدارة السلع)؛ والرصد والشؤون المالية. وفي عام 2023، أدرج مكتب المراجعة الداخلية مجالات ذات أولوية في عمليات المراجعة التي يُجرىها باتباع منهجية قائمة على المخاطر على مستوى المهام.

41- وفي ما يتعلق بالعمليات والوظائف التي تدخل في نطاق مهام المراجعة القطرية، أجرى المكتب تقييما منهجيا لترتيبات الحوكمة وآليات الإدارة المخاطر، واختبر وجود الضوابط الرئيسية ومدى فعاليتها.

42- وتُقدم الفقرات التالية لمحة عامة عن النتائج الشاملة التي لوحظت من خلال عمليات مراجعة 15 عملية قطرية، وتحليلا موحدا واحدا بشأن المكاتب القطرية الصغيرة في غرب أفريقيا التي تُشكل جزءا من رأي مراجعة الحسابات الوارد في هذا التقرير. وكما ذكر آنفا، من المتوقع أن يعالج التنفيذ الجاري لخطة الضمان العالمية بعض المسائل المبيّنة أدناه.

43- *إدارة المخاطر*: أشار مكتب المفتش (ة) العام (ة) إلى استمرار الحاجة إلى تعزيز ممارسات إدارة المخاطر داخل البرنامج. وتؤكد عمليات المراجعة التي أُجريت في عام 2023 ضرورة إضفاء الطابع الرسمي على أطر الحوكمة وإدماجها في العمليات التشغيلية لضمان المساءلة والفعالية التنظيمية. وينبغي تحديدا أن ينشئ البرنامج آليات فعالة لتصعيد المخاطر من أجل تعزيز قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات واعية بالمخاطر وتحقيق المساءلة. ويُدرك مكتب المراجعة الداخلية أيضا أهمية معالجة مستويات التوظيف من أجل تقديم الدعم الكافي لوظائف إدارة المخاطر، مع الاعتراف بدورها الحاسم في التخفيف من المخاطر وضمان المرونة التنظيمية. وعلاوة على ذلك، لا تزال التحديات التي تفرضها بيئة العمل المتقلبة والطلبات المتزايدة من حالات الطوارئ الجديدة والمتكررة مستمرة، مما يؤكد الحاجة إلى مواصلة أطر الضمان المؤسسية مع سياقات المخاطر المتغيرة والطلبات التشغيلية.

- 44- *إدارة هوية المستفيدين*: تؤكد نتائج عمليات المراجعة في عام 2023 والكثير من الإجراءات ذات الأولوية العليا استمرار تحديات إدارة هوية المستفيدين، وتُسلط الضوء على المخاطر المرتبطة بعدم وجود عمليات وضوابط قوية. وتأكيدا على الحاجة إلى التحسين، حددت عمليات المراجعة الصعوبات المستمرة في تنفيذ عمليات استهداف المستفيدين واختيارهم وتسجيل هوياتهم بفعالية، والتي تفاقمتم بسبب عدم كفاية الضوابط والموازن للتخفيف من المخاطر التشغيلية ومخاطر التدليس.
- 45- وينبغي أن تقوم المنظمة بوضع واعتماد مبادئ لضمان إدارة الهوية ونهج متسق تدعمه تكنولوجيا المعلومات لمعالجة هذه الثغرات معالجة شاملة، وآليات للدعم والإشراف والرقابة من أجل ضمان تطبيقها بصورة شاملة وفعالة. ويعتزم المكتب إعادة النظر في عمليات إدارة الوصول إلى بيانات الهوية ونُظم الدعم في خطة عمله لعام 2024.
- 46- *إدارة الأطراف الثالثة*: تُبين أعمال المراجعة التي أُجريت في مجال إدارة الشركاء المتعاونين تقدما بطيئا في معالجة المخاطر المتكررة المرتبطة بإيلاء العناية الواجبة وتقييم القدرات وأوجه القصور في اختيار الشركاء المتعاونين وإدارتهم والإشراف عليهم. وتتطلب هذه المسائل من البرنامج أن يُعيد تقييم فعالية العمليات والضوابط الحالية وتعزيز قدرة الخط الثاني على دعم الوحدات المسؤولة عن الشراكات في المكاتب القطرية والإشراف عليها. وهناك مجال كبير للتحسين في قياس أداء الشركاء المتعاونين؛ وفي الوقت نفسه، يُلاحظ مكتب المفتش (ة) العام (ة) تحركات إيجابية، بما في ذلك ارتفاع معدل المكاتب القطرية التي تستخدم بوابة شركاء الأمم المتحدة، لتيسير التعاون المتناسق والفعال بين الأمم المتحدة وشركائها.
- 47- *آليات التعقيبات المجتمعية*: حددت عمليات المراجعة التي أُجريت في عام 2023 مستويات متباينة من الفعالية في آليات التعقيبات المجتمعية في جميع المكاتب القطرية، مع الاعتراف بالحاجة إلى تحسينات. وفي حين أن تقرير عام 2022 سلط الضوء على المسائل المتصلة بإبراز الصورة والوصول والوعي بين المستفيدين، يُشير عمل المكتب في عام 2023 إلى الخطوات الاستباقية التي اتخذتها المنظمة والمكاتب القطرية للتصدي لهذه التحديات. ومن المتوقع أن يؤدي إدخال معايير وتوجيهات وأدوات ضمان جديدة في مجال التعقيبات المجتمعية في يناير/كانون الثاني 2024 إلى تحديد توقعات أوضح وتعزيز المساءلة والتخفيف من المخاطر. وبدل هذا التطور على الالتزام بضمان المساءلة أمام الأشخاص الذين يخدمهم البرنامج. ويدعو مكتب المفتش (ة) العام (ة) الإدارة إلى مواصلة الاهتمام بتنفيذ هذه المعايير الجديدة بنجاح في جميع المكاتب القطرية. وسيواصل مكتب المفتش (ة) العام (ة) إيلاء اهتمام وثيق لآليات التعقيبات المجتمعية في عمليات مراجعة عمليات المكاتب القطرية في عام 2024.
- 48- *الرصد*: بينما أكد التقرير السنوي للمفتش (ة) العام (ة) لعام 2022 مرة أخرى النتائج التي طال أمدها من السنوات السابقة في ما يتعلق بغياب الاستراتيجيات والخطط والتوجيهات المصممة خصيصا لكي تُناسب طرائق تنفيذ محددة، فضلا عن أوجه القصور في رصد جودة المعلومات والفصل بين أنشطة التنفيذ والرصد، يؤكد تقرير عام 2023 عدم وجود حلول متسقة لتكنولوجيا المعلومات لدعم عمليات الرصد في المكاتب القطرية. ونشأت تحديات كبيرة أمام فعالية الرصد في عام 2023 بسبب القيود المتزايدة على الموارد وسُبل الوصول. وتؤدي التعقيبات المتزايدة لحالات الطوارئ ومسائل وصول المساعدات الإنسانية إلى زيادة تفاقم خطر أنشطة الرصد المحدود وتدهور نوعية البيانات. وفي عام 2024، أدرج مكتب المراجعة الداخلية في خطة عمله مراجعة عمليات الرصد الميداني اعترافا بالدور الرئيسي الذي يؤديه الرصد في إثبات أداء البرامج، وتوجيه عملية صنع القرار، ومواصلة التركيز التشغيلي على النتائج، ودعم تحليل أثر الحصائل.
- 49- وأخيرا، قدم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في سبتمبر/أيلول 2023 خدمات استشارية إلى فرقة العمل المعنية بخطة العمل للضمانات حيال المخاطر من أجل تسليط الضوء على المسائل والمخاطر المتكررة الناشئة عن عمليات المراجعة الأخيرة التي شملت 24 مكتبا من المكاتب القطرية العالية المخاطر في مختلف مجالات التركيز. وتُشير ثلاثة مواضيع ناشئة ومكررة منبثقة عن التحليل إلى الحاجة إلى النظر في: (1) الفصل بين الواجبات في تصميم البرامج وتنفيذها وكذلك النُظم؛ (2) احتياجات الرقابة والتكاليف والموارد، ولا سيما في ما يتعلق بالشركاء المتعاونين وفي المجالات التي يكون الوصول إليها مقيدا؛ و(3) استخدام التكنولوجيا، مع تحديد واضح للأولويات من أجل دعم الضوابط على المستوى القطري، واستعراض تمويل النُظم من خلال استرداد التكاليف، وتحديد المخاطر التي تتطلب رسدا على المستوى المؤسسي.
- 50- وفي عام 2024، سيتناول مكتب المراجعة الداخلية للحسابات التقدم المحرز في خطة الضمان العالمية وفعاليتها في هذه المكاتب القطرية العالية المخاطر المدرجة في خطة عمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات.

تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات وإدارة البيانات

51- الرقمنة لدعم عمليات المكاتب القطرية: لا تزال نتائج المراجعة في عام 2023 تُشدد على تحديات عدم كفاية دعم رقمنة المكاتب القطرية. وفي عام 2023، واصل مكتب المفتش (ة) العام (ة) تحديد عمليات التسوية غير المرقمنة والبيدوية، وتفاوت مستويات الرقمنة، والثغرات في مراقبة خصوصية البيانات بسبب عوامل محلية ومؤسسية. ويرجع السبب الجذري وراء الكثير من هذه المسائل إلى عدم المواءمة بين السياسات والعمليات ذات الصلة ونظم المعلومات الداعمة الأساسية. وتؤدي هذه الظروف إلى تقاوم مسائل الرقابة الداخلية المزمناة في مجالات تشغيلية متعددة، بما في ذلك آليات إدارة هوية المستفيدين، والرصد، والتعقيبات المجتمعية. ومن الناحية الإيجابية، صدرت استراتيجية جديدة للمعلومات والتكنولوجيا في البرنامج في مايو/أيار 2023، وستحدد هذه الاستراتيجية رؤية البرنامج لمستقبل التكنولوجيا. ومن المتوقع أن تعالج الاستراتيجية، إلى جانب إطلاق استراتيجية البيانات العالمية للبرنامج في مطلع عام 2024، اتجاه البرنامج الطويل المتمثل في النقص الكبير في استخدام البيانات المجمعة لأغراض صنع القرار والفرص الضائعة للاستفادة من التكنولوجيا في دعم الأنشطة المتصلة بالبرامج.

52- عمليات تكنولوجيا المعلومات - بينما نُفذت الضوابط الداخلية لإدارة أجهزة تكنولوجيا المعلومات وحماية البيانات المرتبطة بأجهزة نقاط النهاية، توجد ثغرات كبيرة في إدارة إنترنت الأشياء وإحضار الأجهزة الشخصية. وعلاوة على ذلك، اعتبر الفصل الشبكي في مقر البرنامج غير كافٍ، مما يؤكد أهمية تعزيز تدابير أمن الشبكة لتوفير حماية فعالة للأصول الحيوية. وينبغي التأكيد على أن الإدارة تُدرك هذه المخاطر، ولكن، من دون تمويل ودعم مناسبين، من المرجح أن تستمر هذه المخاطر في المستقبل المنظور. ومن المتوقع أن يؤدي إجراء تخفيضات إضافية في التمويل في عام 2024 إلى زيادة المخاطر القائمة بالفعل.

53- أمن المعلومات - تشير نتائج المراجعة والخدمات الاستشارية في مجال تكنولوجيا المعلومات لعام 2023 إلى أن الاعتماد السريع للتكنولوجيا، بما في ذلك إنترنت الأشياء، إلى جانب محدودية الموارد والموظفين، تشكل تحديا كبيرا في الحفاظ على وضع قوي لأمن المعلومات ودعم أهداف المنظمة في مجال التحول الرقمي. وتحتاج مخاطر مثل حوكمة الشبكة السحابية وأمنها، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا معلومات الظل إلى استراتيجيات استباقية للتخفيف من حدة المخاطر من أجل التصدي بفعالية للتهديدات الديناميكية. وسيركز المكتب في عام 2024 على أمن المعلومات من خلال مراجعة أمن الفضاء الإلكتروني وأمن الشبكة السحابية.

54- خصوصية البيانات - لا يزال تراكم البيانات من جانب البرنامج يُشكل خطرا كبيرا على خصوصية البيانات بسبب عدة عوامل. ويؤدي وضع أمن المعلومات في البرنامج إلى جعل البيانات اللامركزية عرضة للوصول إليها من دون إذن أو التعرض لاختراق غير مصرح به، كما لوحظ في مراجعة المخاطر الرقمية ومخاطر معالجة بيانات الشركاء المتعاونين. وبالإضافة إلى ذلك فإن تجزئة النظم وعدم رقمنة العمليات يجعل من الصعب إدارة البيانات وتأمينها بفعالية في مختلف المنصات، ولا سيما في المجالات البرمجية. ويؤدي عدم وجود سياسات محددة لخصوصية البيانات إلى تقاوم الحالة وإيجاد بيئة غير مستقرة لخصوصية البيانات وأمنها. وستشمل مراجعة إدارة هوية المستفيدين في عام 2024 إعادة النظر في مخاطر خصوصية البيانات إلى جانب أهداف العمليات وتكنولوجيا المعلومات الأخرى.

نتائج الأعمال الأخرى في مجال الضمان والخدمات الاستشارية

55- أكد الاستعراض الاستباقي للنزاهة الذي تناول إدارة السلع الغذائية أن عمليات تحريف وجهة الأغذية تحدث أساسا على مستوى الشركاء المتعاونين بسبب الضوابط الإدارية المحدودة في الخطوات النهائية من عمليات تسليم الأغذية إلى المستفيدين وعدم وجود آليات و/أو نظم للنتبع الآني لحالة الأغذية التي تقع في عهدة الشركاء.

56- وأكد الاستعراض الاستباقي للنزاهة أيضا أن ضوابط إدارة المخزونات محدودة في نقاط التوزيع النهائية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يستعرض البرنامج بصورة منهجية الخسائر التي أبلغ عنها الشركاء ولم يتحقق من صحتها، كما أنه لم يُطابق كميات الأغذية الموزعة المقررة والفعالية ولم يتحقق من الفروق في نهاية كل عملية توزيع. ومن المهم أن يُعالج الإشراف التنفيذي على المستوى المؤسسي العوامل الهيكلية الكامنة وراء مواطن ضعف الرقابة عن طريق توضيح أدوار إدارة السلع وأوجه المساءلة في المراحل النهائية ("الميل الأخير") لتقديم المساعدة إلى المستفيدين ووضع حل للنتبع الآني المتكامل حتى الميل الأخير للأغذية.

57- وحددت مراجعة التوظيف في حالات الطوارئ عدة نتائج شاملة متعلقة بالملكية والحوكمة والرصد ورفاه الموظفين ونظم المعلومات لدعم عمليات التوظيف في حالات الطوارئ التي أثرت على قدرة الإدارة على ضمان الأداء الأمثل في التوظيف في حالات الطوارئ في البرنامج. ومن خلال معالجة الثغرات المشار إليها، يمكن للبرنامج تعزيز قدراته على الاستجابة لحالات الطوارئ والتمكين من زيادة الفعالية والكفاءة في نشر الموظفين في حالات الطوارئ.

حالة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها

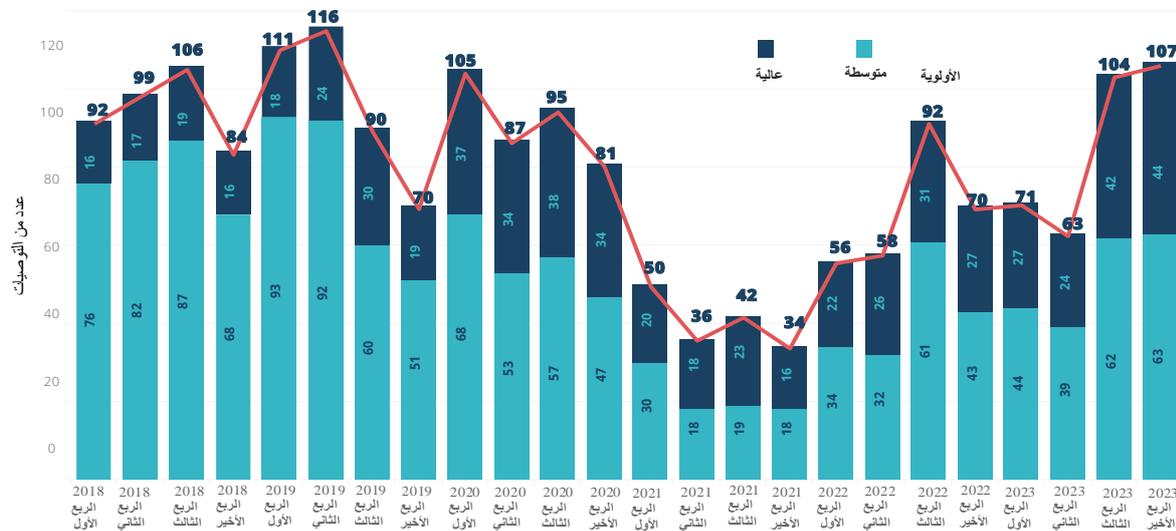
58- سُجلت زيادة ملحوظة في عدد الإجراءات المفتوحة المتفق عليها، من 171 إجراء حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 إلى 319 إجراء حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 (أنظر الجدول 5). ويرجع ذلك في جانب منه إلى العدد الكبير من الإجراءات المتفق عليها التي صدرت خلال الفصل الأخير من عام 2023، وإن كان ذلك يُعبر أيضاً عن انخفاض في الموارد المتاحة لمعالجة التوصيات والاستجابة في الوقت نفسه للطلبات التشغيلية المتزايدة.

59- ويُلاحظ اتجاه مماثل في تزايد عدد الإجراءات المتأخرة، إذ ارتفع العدد من 70 إجراءً في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 إلى 107 إجراءات بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 (أنظر الشكل 4)، مما يُعبر عن زيادة بنسبة 53 في المائة. ويؤكد ذلك ضرورة اهتمام الإدارة بضمان التنفيذ الفوري للإجراءات المتفق عليها.

الجدول 5: حالة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في عامي 2022 و2023*						
المجموع 2023	المجموع 2022	مخاطر متوسطة 2023	مخاطر متوسطة 2022	مخاطر مرتفعة 2023	مخاطر مرتفعة 2022	
171	180	110	110	61	70	مفتوحة في بداية السنة
268	125	143	92	125	33	صادرة في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول
439	305	253	202	186	103	المجموع
120	134	77	92	43	42	معلقة في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول
319	171	176	110	143	61	معلقة في نهاية السنة
107	70	63	43	44	27	متأخرة (تتجاوز تاريخ التنفيذ الأصلي المتفق عليه)
52	40	30	24	22	16	متأخرة (تتجاوز تاريخ التنفيذ المنقح)

* جميع الأرقام الواردة في هذا الجدول تقابل السنة التقييمية.

الشكل 4: الإجراءات المتأخرة لكل فصل في الفترة 2018-2023



60- ونتيجة للعدد الكبير من الإجراءات المتفق عليها المحددة خلال الفصل الأخير من عام 2023، ازداد عدد الإجراءات المفتوحة في أقل من سنة إلى 76 في المائة اعتباراً من 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 مقارنة بما نسبته 52 في المائة في عام 2022 (أنظر الشكل 5).

الشكل 5: الإجراءات المتقدمة على أساس تاريخ التنفيذ الأصلي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023



لمحة عامة عن أنشطة مكتب التفتيش والتحقيق

خدمات التحقيق

- 61- يدعم مكتب التفتيش والتحقيق التزام البرنامج بتعزيز بيئة عمل أخلاقية وأمنة وخالية من الإساءة، مع الحفاظ على مبدأ عدم التسامح مطلقاً إزاء التقاعس عن اتخاذ أي إجراء في ما يتعلق بالتدليس والفساد والانتقام والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وغير ذلك من أشكال السلوك المسيء. ويتضمن تطبيق نهج عدم التسامح مطلقاً إزاء التقاعس عن اتخاذ أي إجراء في هذه المجالات التزام مكتب التفتيش والتحقيق بتقييم ادعاءات سوء السلوك والمخالفات التي يتلقاها، والتحقيق فيها عند الضرورة.
- 62- وقد تشمل الادعاءات موظفي البرنامج في ما يتعلق بالانتهاكات المزعومة لسياسة مكافحة التدليس والفساد؛ والاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ والتحرش الجنسي؛ والمضايقات وإساءة استعمال السلطة والتمييز؛ والانتقام أو الانتهاكات المبلغ عنها للسياسات والإجراءات والإصدارات الإدارية الأخرى.
- 63- وقد تتعلق الادعاءات أيضاً بأطراف خارجية، مثل البانعين والشركاء المتعاونين، بسبب انتهاكات سياسة مكافحة التدليس والفساد والاستغلال والانتهاك الجنسيين أو الإساءة للمستفيدين من البرنامج.

القضايا في عام 2023

- 64- أدار مكتب التفتيش والتحقيق بصفة عامة عدداً من القضايا بلغ 2 364 في عام 2023، ويُمثل ذلك زيادة نسبتها 32 في المائة مقارنة بعام 2022، كما هو موضح في الجدول 6 أدناه.

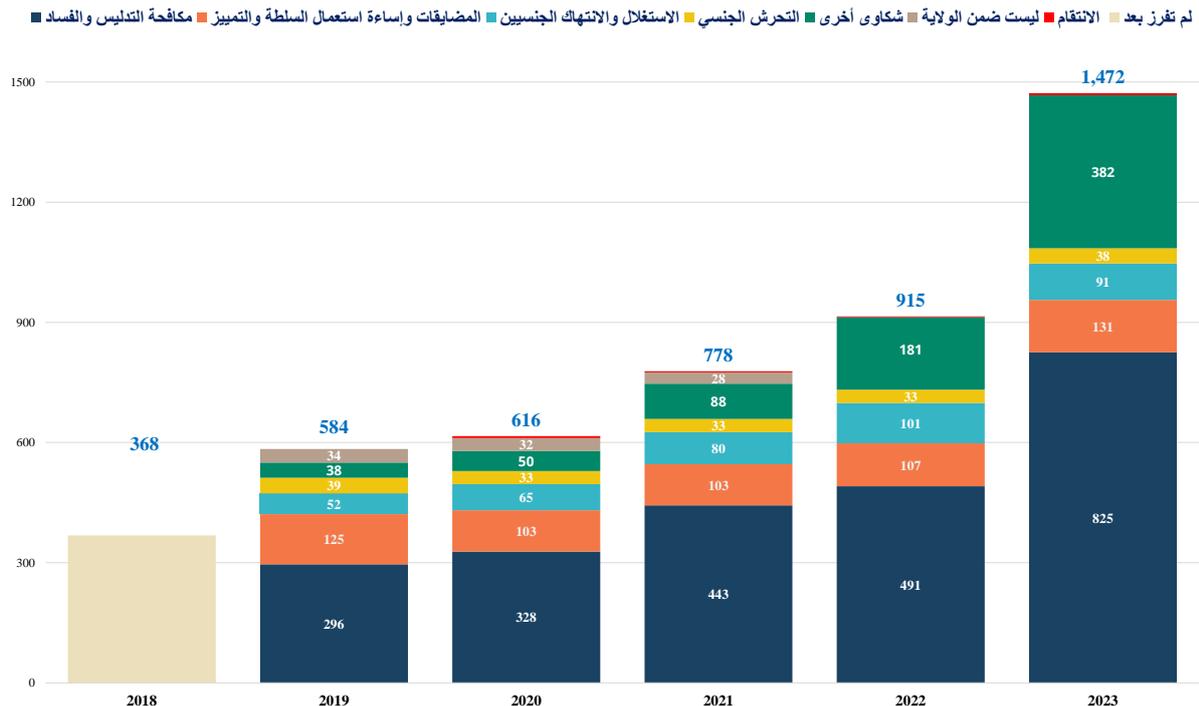
الجدول 6: نشاط إدارة القضايا، 2018-2023

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
892	871	545	368	129	34	القضايا المرحلة من السنة السابقة
1472	915	778	616	584	368	الشكاوى الواردة في السنة الحالية
2364	1 786	1 323	984	713	402	عدد القضايا
						القضايا المغلقة
(1030)	(699)	(340)	(347)	(265)	(220)	بعد التقييم الأولي
(280)	(100)	(77)	(100)	(61)	(68)	- محالة إلى خارج مكتب التفتيش والتحقيق
(750)	(599)	(263)	(247)	(204)	(152)	- لا تستدعي إجراء تحقيق
(305)	(195)	(112)	(92)	(80)	(53)	بعد التحقيق
(1335)	(894)	(452)	(439)	(345)	(273)	مجموع القضايا المغلقة
1031	892	871	545	368	129	القضايا المرحلة للسنة التالية
558	529	491	212	274	82	في مرحلة التقييم عند التلقي
76	45	95	125	لا ينطبق	لا ينطبق	تحقيقات تجريها وظيفة الرقابة الخاصة بالشركاء المتعاونين
397	318	285	208	94	47	قيد التحقيق

الشكاوى الجديدة

65- في عام 2023، تلقت مكتب التفتيش والتحقيق 1 472 شكوى جديدة (أنظر الشكل 6)، بزيادة قدرها 61 في المائة عن عام 2022. وظلت أنواع القضايا مماثلة للسنوات الماضية، حيث مثلت قضايا مكافحة التمييز والفساد 65 في المائة من القضايا الجديدة، وتليها القضايا الأخرى والقضايا المتعلقة بالمضايقات وإساءة استعمال السلطة والتمييز، وقضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بنسبة بلغت 26 و9 و3 في المائة على التوالي. واستمر توجيه الادعاءات أساساً ضد موظفي الشركاء المتعاونين، ويليهم موظفو البرنامج. وظل عدد هذه القضايا مستقراً بحسب المنشأ الجغرافي، مما يُعبر عن الملامح العامة للأزمات (من حيث العدد والخطورة) في كل إقليم.

الشكل 6: تصنيف الشكاوى الجديدة - 2018-2023*



* في جميع الأشكال البيانية، لم تُدرج الأرقام الفردية التي تقل عن خمسة.

66- ولا يزال مكتب التفتيش والتحقيق يُلاحظ زيادة كبيرة في عدد الشكاوى الجديدة. ومن المرجح أن يكون ذلك راجعاً إلى الجمع بين حجم البرنامج كمنظمة (23 000 موظف تقريباً) ودعم الإدارة لوظيفة مكتب التفتيش والتحقيق، وأنشطة التوعية التي يُجريها المكتب، وجهوده المستمرة للعمل بفعالية مع الشركاء في مجال التحقيق والتواصل معهم، من مراحل تقديم الشكاوى حتى إغلاق القضية؛ وربما بسبب زيادة الثقة في السرية التي يكفلها المكتب للتعامل مع الادعاءات.

التقييم عند التلقي وتحديد الأولويات

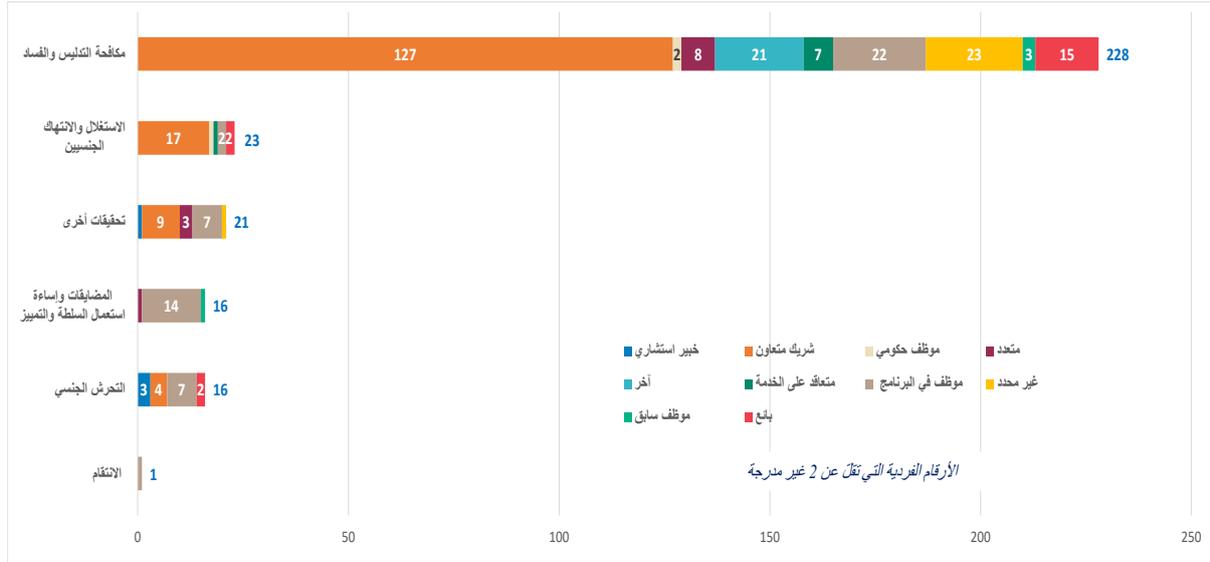
67- تمر جميع الشكاوى من خلال وظيفة تلقي الشكاوى التي أنشئت في عام 2019. وأصبح فريق تلقي الشكاوى راسخاً الآن، وأثبت قدرته على استلام عدد كبير من الشكاوى وتقييمها وإدارتها.

68- وتُقيم الشكاوى، على سبيل المثال، من حيث ولاية التحقيق التي يضطلع بها مكتب التفتيش والتحقيق، والمصادقية، وما إذا كانت الشكاوى تُبرر إجراء تحقيق أو يمكن أن يتم التعامل معها بشكل أفضل من جانب وظيفة أخرى داخل البرنامج، مثل مكتب إدارة الموارد البشرية أو أمين المظالم أو مكتب الأخلاقيات أو مكتب الشؤون القانونية أو إدارة البرنامج.

69- ونتيجة لذلك، لا تُحال إلى أفرقة التحقيق إلا الشكاوى التي تستدعي تحقيقاً، مما يضمن استخدام هذه الموارد بأكبر قدر من الفعالية.

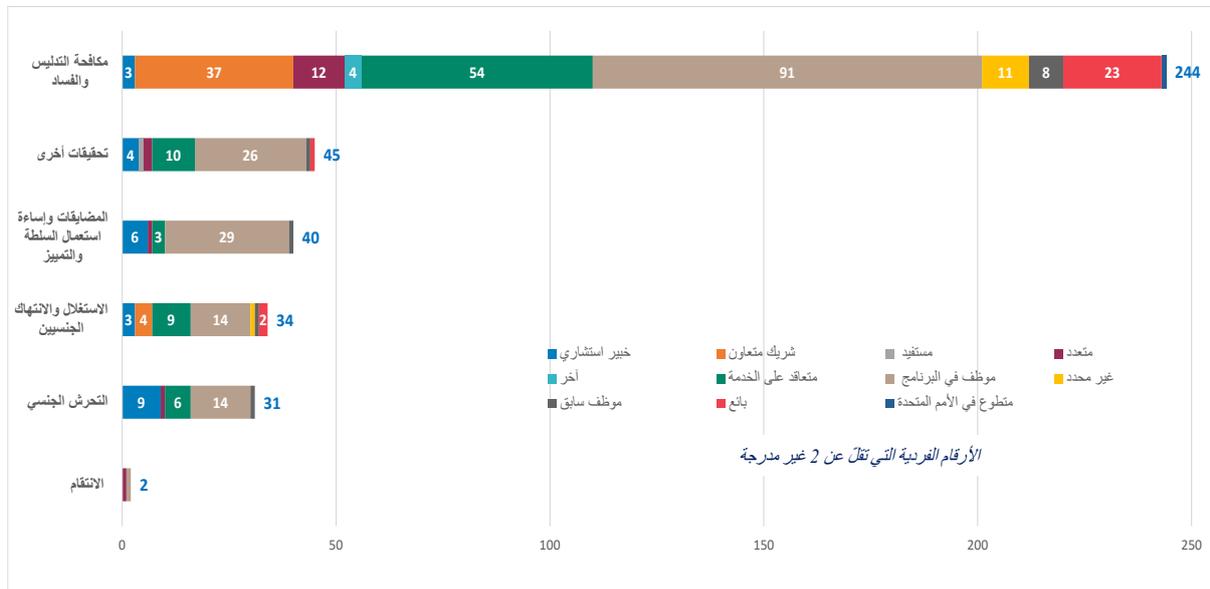
70- وفي عام 2023، أُغلق مكتب المفتش (ة) العام (ة) 1 030 شكوى بعد مرحلة التقييم عند التلقي (699 في عام 2022)، منها 280 شكوى أُحيلت إلى وظائف أخرى داخل البرنامج أو كيانات الأمم المتحدة، و750 شكوى لم تكن في حاجة إلى تحقيق، ومنها على سبيل المثال المسائل التي لا تدخل ضمن ولاية مكتب المفتش (ة) العام (ة)؛ أو المسائل التي لم تكن تؤيدها أدلة ظاهرة الواجهة؛ أو أصحاب الشكاوى الذين سحبوا الشكاوى؛ أو الحالات التي رفض فيها مقدمو الشكاوى التعاون مع مكتب المفتش (ة) العام (ة) أو الرد على استفساراته.

الشكل 8: التحقيقات التي أُجريت في عام 2023



74- وفي نهاية العام، كان التحقيق لا يزال جاريا في 396 قضية (أنظر الشكل 9)، ويرد في الأقسام التالية توزيعها بحسب نوع الادعاءات. ويُمثل الموظفون 44 في المائة من الجناة المزعومين. وتُمثل نسبة الموظفين من الرتبة مد-1 وما فوقها الخاضعين للتحقيق في نهاية السنة أكثر من 3 في المائة بقليل من جميع الموظفين الخاضعين للتحقيق (13 من أصل 396) وذلك أساسا بسبب مسائل متعلقة بالسلوك.

الشكل 9: التحقيقات الجارية في عام 2023



التدليس

75- من بين التحقيقات التي اخْتُتمت في عام 2023، كان 228 تحقيقا يتعلق بانتهاكات سياسة مكافحة التدليس والفساد، وثبتت صحة الادعاءات في 124 حالة، بما في ذلك ستة متعلقة بموظفي البرنامج (أنظر التفاصيل في الملحق الثالث). وفي نهاية العام، كان التحقيق لا يزال جاريا في 244 قضية متعلقة بمسائل مكافحة التدليس والفساد، وكانت نسبة 98 في المائة من تلك القضايا متعلقة بموظفين دون الرتبة ف-5 أو بموظفين غير تابعين للبرنامج.

76- وتثبتت صحة وقوع خسائر عندما تُجمع أدلة تؤيد ذلك أثناء التحقيق. وتُعبّر الخسائر التي تثبت الأدلة صحة وقوعها عن التحقيقات التي أنجزت، ولا تُعبّر بالتالي عن الخسائر الإجمالية التي تتكبدها المنظمة بسبب حالات خرق سياسة مكافحة التدليس والفساد.

وأُسفرت التحقيقات المتصلة بخرق سياسة مكافحة التدليس والفساد التي تورط فيها الشركاء المتعاونون عن أكبر الخسائر التي ثبتت صحتها بالأدلة في عام 2023. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، قرر مكتب التفتيش والتحقيق أن الخسائر التي ثبتت صحة وقوعها بالأدلة نتيجة لخرق لسياسة مكافحة التدليس والفساد بلغت 5 249 304.03 دولار أمريكي، استرد منها البرنامج 1 572 329.11 دولار أمريكي في عام 2023.

المضايقات وإساءة استعمال السلطة والتمييز

77- اختتم 16 تحقيقاً في السلوك المسيء في عام 2023. وشملت تلك التحقيقات ستة عشر تحقيقاً تعلق بموظفي البرنامج، منها أربعة تحقيقات ثبتت صحة الادعاءات فيها. وكان لدى مكتب المفتش (ة) العام (ة) 40 تحقيقاً جارياً في السلوك المسيء في نهاية عام 2023، منها 18 في المائة متعلقة بمناصب عليا (مد-1 وما فوق).

التحرش الجنسي

78- في عام 2023، اختتم مكتب التفتيش والتحقيق تحقيقاته في 16 حالة تحرش جنسي. وشملت عشر حالات منها موظفين في البرنامج؛ وكان من بينها ست حالات ثبتت صحتها. وتعلقت أربع قضايا بموظفين تابعين لشركاء متعاونين واثبتت صحتها. ولم تثبت صحة قضيتين متعلقتين بموظفين تابعين لبنانيين.

79- وفي نهاية عام 2023، كان لدى مكتب التفتيش والتحقيق 31 تحقيقاً جارياً في حالات تحرش جنسي، وتعلقت نسبة 6 في المائة منها بموظفين في وظائف عليا (مد-1 وما فوق).

الاستغلال والانتهاك الجنسيان

80- على جميع موظفي البرنامج إبلاغ مكتب التفتيش والتحقيق بادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأنجز مكتب التفتيش والتحقيق 23 تحقيقاً متعلقاً بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في عام 2023، تم إثبات تسعة منها (سبعة تتعلق بموظفين عند شركاء متعاونين) وكانت هناك 14 حالة غير مثبتة. وفي نهاية العام، كان هناك 34 تحقيقاً جارياً بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين وارتبطت هذه التحقيقات، بالتساوي تقريباً، بموظفين في البرنامج أو متعاقدين على خدمات أو موظفين عند شركاء متعاونين.

81- ويُطلب من كيانات الأمم المتحدة تقديم تقارير تغفل فيها الأسماء بشأن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى الأمين العام². عندما تكون هناك معلومات كافية لتحديد فعل محتمل من أفعال الاستغلال والانتهاك الجنسيين يشمل ضحية يمكن التعرف عليها أو جانبا يمكن التعرف عليه؛ ويتم بعد ذلك الإبلاغ عن هذه المعلومات علناً. ولي مكتب التفتيش والتحقيق متطلبات الإبلاغ في عام 2023.

إحالة التحقيقات المثبتة بالأدلة

82- إذا تبين أن موظفي البرنامج انتهكوا لوائحهم أو قواعدهم أو سياساتهم، تُقدم تقارير التحقيق ذات الصلة إلى شعبة الموارد البشرية للنظر فيها وإحالتها إلى الإدارة مشفوعة بتوصية باتخاذ إجراءات تأديبية عند الاقتضاء.

83- وعندما تُنسب ادعاءات التدليس إلى موظفي البائعين أو الشركاء المتعاونين مع البرنامج، تُحال القضايا إلى وحدات التحقيق التابعة لتلك الكيانات إذا كانت لديها وحدة تحقيق واعتُبرت مختصة؛ ويقوم مكتب التفتيش والتحقيق بعد ذلك برصد تلك القضايا لحين الانتهاء من التحقيق. وفي ظروف معينة، يجوز للمكتب إتمام التحقيق إذا لم يتمكن الطرف الخارجي من إجراء التحقيق. وإذا قُدمت ادعاءات تزعم أن بائعاً متعاملاً مع البرنامج أو شريكاً متعاوناً معه قد ارتكب ممارسة محظورة، مثل التدليس أو الفساد أو السرقة أو التواطؤ أو الإكراه أو العرقلة، في إطار اتفاق أو عقد ممول من البرنامج، يُجري مكتب التحقيق والتفتيش تحقيقاته في المسألة، وتُحال التقارير التي أيدتها الأدلة إلى لجنة جزاءات البائعين التابعة للبرنامج للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها.

² بيانات عن الادعاءات: على نطاق منظومة الأمم المتحدة – معايير الإبلاغ.

عمليات التفتيش

- 84- عمليات التفتيش هي تحريات يمكن إجراؤها في مجال من مجالات المخاطر المتصورة خارج سياق خطة عمل الضمان السنوية أو في حالة عدم وجود أي ادعاء محدد.
- 85- ويجري مكتب التفتيش والتحقيق تفتيشا يُركز على الممارسات المنطوية على تدليس. ولا يزال التفتيش جاريا.

تعاون مكتب التفتيش والتحقيق الجاري مع وظائف الرقابة الخارجية

- 86- واصل مكتب التفتيش والتحقيق الاستناد إلى مبادرة مكتب المراجعة الداخلية لعام 2017 لزيادة التنسيق مع وظائف الرقابة لدى الشركاء المتعاونين. وفي عام 2023، تعاون مكتب التفتيش والتحقيق مع وظائف الرقابة الخارجية في 183 حالة، وكانت 112 منها مثبتة وأدت إلى اتخاذ إجراءات تأديبية من قبل الشركاء الخارجيين. وسيوصل مكتب التفتيش والتحقيق إقامة وتعزيز علاقات عمله مع وظائف الرقابة لدى الشركاء المتعاونين.

زيادة عدد القضايا والموارد

- 87- إزداد عدد القضايا في مكتب التفتيش والتحقيق، أي القضايا المُرحلة والجديدة الواردة، بصورة كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية. وتلقى المكتب 368 شكوى في عام 2018 و1 472 شكوى في عام 2023. وانتهى المكتب من إجراء تقييم عند التلقي شمل 220 شكوى في عام 2018 مقابل 1 030 في عام 2023. واختتم المكتب 53 تحقيقا في عام 2018 مقابل 305 تحقيقات في عام 2023 بينما يقوم أيضا بمعالجة 396 تحقيقا جاريا في نهاية العام. وارتفعت نسبة المحققين إلى التحقيقات من 1: 6.5 في عام 2018 إلى 1: 22 في عام 2023. خلال عام 2023، تلقى مكتب التفتيش والتحقيق جميع الموارد المخصصة له في عامي 2021-2022.

الأنشطة الأخرى الاستشارية والمشاركة بين الوكالات

- 88- خلال عام 2023، قدم مكتب المفتش (ة) العام (ة)، بالاشتراك مع مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق، مدخلات في الكثير من مسودات السياسات والتعميمات الداخلية، وحضر كذلك الكثير من لجان الإدارة أو المجالس بصفة مراقب حيث قام بتقديم المشورة. وقدم المكتب مدخلات ودعما لمفاوضات الإدارة بشأن الكثير من الاتفاقات المعقدة مع المانحين في ما يتعلق ببنود المراجعة وشروط التحقيق، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التدليس والفساد. واستوفى مكتب المفتش (ة) العام (ة) أيضا المتطلبات المتزايدة المفروضة من المانحين بشأن الاطلاع على المعلومات، ولا سيما المعلومات المتعلقة بالتحقيقات.
- 89- وعلاوة على ذلك، واصل مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق في عام 2023 المشاركة في الشبكات النظرية لكل منهما في منظمات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية الأخرى في أنشطة مشتركة شملت تبادل المعرفة حول مواضيع محددة.

المستقبل

- 90- يود مكتب المفتش (ة) العام (ة) أن يشكر المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمديرة التنفيذية والإدارة العليا وجميع الزملاء في البرنامج على دعمهم المستمر الذي مكنه من الاضطلاع بولايته بفعالية في عام 2023.
- 91- واستشرافا للمستقبل، لا تزال مواءمة توقعات مكتب المفتش (ة) العام (ة) مع بيئة العمل السريعة التغير في المنظمة والصعوبات الحادة التي تواجهها الميزانية تُشكل تحديا كبيرا. وسيوصل مكتب المفتش (ة) العام (ة) التزامه بتقديم خدمات عالية الجودة في حدود ما يُتاح له من موارد.
- 92- وفي ما يتعلق بالمراجعة الداخلية، سيستمر التركيز على الدفع قدما نحو استخدام أدوات تحليل البيانات والتكنولوجيا، وتحديث المنهجيات، والاستفادة إلى أقصى حد ممكن من أوجه التآزر مع وظائف الرقابة المستقلة الأخرى.

93- وفي ما يتعلق بمكتب التفتيش والتحقيق، سينصب التركيز على إدارة الموارد المتاحة والبحث عن فرص للتحسين مع معالجة عدد القضايا المتزايدة والوفاء بالتوقعات المتمثلة بمعالجة القضايا المتزايدة التعقيد، مع إيلاء المراعاة الواجبة للأصول القانونية والوفاء بمتطلبات الإبلاغ والشفافية الموسعة.

الملحق الأول

تقارير المراجعة والتقارير الاستشارية التي تم النظر فيها عند إعداد الرأي السنوي
(يناير/كانون الثاني - ديسمبر/كانون الأول 2023)

ألف: تقارير الضمان والتصنيفات*					
مهمة المراجعة	الرقم المرجعي للتقرير	عدد الإجراءات المتفق عليها	الإجراءات ذات الأولوية العالية	استنتاج التقرير/التصنيف	
1	AR/23/01	7	0	بحاجة إلى بعض التحسين	المراجعة الداخلية لإدارة أصول تكنولوجيا المعلومات في البرنامج (تكنولوجيا المعلومات)
2	AR/23/02	12	5	بحاجة إلى تحسين كبير	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في سيراليون (المكتب القطري)
3	AR/23/03	14	12	غير فعالة/غير مرضية	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في غينيا (المكتب القطري)
4	AR-23-04	10	0	بحاجة إلى بعض التحسين	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في أوكرانيا (المكتب القطري)
5	AR-23-05	11	3	بحاجة إلى تحسين كبير	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في جمهورية الكونغو الديمقراطية (المكتب القطري)
6	AR-23-06	13	8	بحاجة إلى تحسين كبير	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في بنين (المكتب القطري)
7	AR-23-07	11	4	بحاجة إلى تحسين كبير	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في إثيوبيا (المكتب القطري)
8	AR-23-08	12	5	بحاجة إلى تحسين كبير	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في ليبيريا (المكتب القطري)
9	AR-23-09	13	7	بحاجة إلى تحسين كبير	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في تشاد (المكتب القطري)
10	AR-23-10	6	2	بحاجة إلى تحسين كبير	المراجعة الداخلية للمخاطر الرقمية ومخاطر معالجة البيانات لدى الشركاء المتعاونين مع البرنامج (عملية مواضيعية وشاملة)
11	AR-23-11	6	4	بحاجة إلى تحسين كبير	المراجعة الداخلية للتوظيف في حالات الطوارئ (عملية مواضيعية وشاملة)
12	AR-23-12	8	0	بحاجة إلى بعض التحسين	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في أوغندا (المكتب القطري)
13	AR-23-13	21	15	بحاجة إلى تحسين كبير	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في هندوراس (المكتب القطري)
14	AR-23-14	12	0	بحاجة إلى بعض التحسين	المراجعة الداخلية لوحدة سلسلة الإمداد والتحويلات القائمة على النقد والتجزئة والأسواق (عملية مواضيعية وشاملة)
15	AR-23-15	11	8	بحاجة إلى تحسين كبير	المراجعة الداخلية لإدارة مشروع الخدمات الاستشارية والحلول الرقمية (تكنولوجيا المعلومات)
16	AR-23-16	13	5	بحاجة إلى بعض التحسين	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في جمهورية فنزويلا البوليفارية (المكتب القطري)

ألف: تقارير الضمان والتصنيفات*				
مهمة المراجعة	الرقم المرجعي للتقرير	عدد الإجراءات المتفق عليها	الإجراءات ذات الأولوية العالية	استنتاج التقرير/التصنيف
17	AR-23-17	6		بحاجة إلى تحسين كبير
18	AR-23-18	7	3	بحاجة إلى بعض التحسين
19	AR-23-19	18	5	بحاجة إلى تحسين كبير
20	AR-23-20	12	5	بحاجة إلى بعض التحسين
21	AR-23-21	20	16	غير فعالة/غير مرضية
22	AR-23-22	25	14	بحاجة إلى تحسين كبير

* يمكن الاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية ومواعيد إصدار كل منها على العنوان التالي: <https://www.wfp.org/audit-reports>.

باء: التقارير الاستشارية		
عنوان التقرير	الرقم المرجعي للتقرير	تاريخ الإصدار الفعلي
1	AA-23-01	ديسمبر/كانون الأول 2023
2	AA-23-02	ديسمبر/كانون الأول 2023

جيم: الاستعراضات الاستباقية للنزاهة		
عنوان التقرير	الرقم المرجعي للتقرير	تاريخ الإصدار الفعلي
1	PIR/23/01	مايو/أيار 2023

دال - الاستعراضات الخاصة الغرض		
عنوان التقرير	التغطية	الرأي
1	مشروع صندوق التكيّف في سري لانكا والهند	رأي غير مشفوع بتحفظات
	100 000 دولار أمريكي	
	من 17 مارس/آذار 2021	
	إلى 30 أغسطس/آب 2022	

هاء - الرؤى الموحدة		
عنوان التقرير	الرقم المرجعي للتقرير	تاريخ الإصدار الفعلي
1	لا ينطبق	أغسطس/آب 2023

الملحق الثاني

تقارير التحقيق – الادعاءات المثبتة صحتها مفصلة بحسب الإقليم

الرقم المرجعي للتقرير	الادعاء	المدعى عليه	تاريخ الصادر	المبلغ على المحك (دولار أمريكي)	المبلغ المسترد (دولار أمريكي)
المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ					
1	2022-514	تحرش جنسي	موظف تابع لشريك متعاون	–	–
2	2022-036	ممارسة تدليسية - تدليس تورط فيه بائع تابع لشريك متعاون قام بتحميل المنظمة رسوما زائدة على تذاكر الطيران الداخلية	موظف تابع لشريك متعاون	33.11	–
3	2022-741	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	موظف تابع لشريك متعاون	1 613.17	1 613.17
4	2023-041	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	موظف تابع لشريك متعاون	18 395.85	–
5	2023-085	ممارسة تدليسية - تدليس على أحد أفراد التعبئة المجتمعية	موظف تابع لشريك متعاون	–	–
6	2023-195	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	موظف تابع لشريك متعاون	–	–
7	2023-196	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	موظف تابع لشريك متعاون	2 258.28	2 258.28
8	2023-040	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	طرف ثالث من خارج البرنامج	11 330.59	11 330.59
9	2023-451	سرقة/اختلاس - اعتداء جنسي على قاصر من موظف تابع لشريك متعاون	موظف تابع لشريك متعاون	–	–
10	2023-630	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	موظف تابع لشريك متعاون	2 631.66	–
11	2023-835	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	طرف ثالث من خارج البرنامج	11 915.00	–
12	2023-793	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	غير معروف الهوية	22 089.16	22 089.16
13	2021-095	تحرش جنسي	موظف	–	–
المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية					
14	2019-261	إساءة استعمال السلطة وتحرش	موظف	لا ينطبق	لا ينطبق
15	2022-444	ممارسة تدليسية - أطراف خارجية تهدف إلى التأثير على قرار البرنامج بشأن العطاءات المستقبلية	موظف تابع لشريك متعاون	–	–
16	2023-007	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	موظف تابع لشريك متعاون	1 892.00	1 892.00
17	2023-074	ممارسة تدليسية - استخدام الموظف بصمات أصابعه عند تسجيل المستفيدين والمطالبة بالمزايا	موظف تابع لشريك متعاون	33 783.00	33 783.00
18	2023-186	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	موظف تابع لشريك متعاون	296.24	296.24
19	2023-270	ممارسة تدليسية - الحصول على مبالغ من المستفيدين لختم القسائم الخاصة بهم	بائع	–	–
20	2020-045	تحرش وتمييز (تصريحات معادية للمثليين)	سابق موظف	–	–
21	2021-057	ممارسة تدليسية - وثائق مزورة مقدمة من بائع متعامل مع البرنامج	بائع	–	–

المبلغ المسترد (دولار أمريكي)	المبلغ على المحك (دولار أمريكي)	تاريخ الصدور	المدعى عليه	الادعاء	الرقم المرجعي للتقرير	
-	-	يونيو/حزيران 2023	بائع	ممارسة تدليسية - وثائق مزورة مقدمة من بائع متعامل مع البرنامج	2021-091	22
-	-	يونيو/حزيران 2023	متعددون	عدم الامتثال للالتزامات وإساءة استخدام الموارد	2023-217	23
-	-	يوليو/تموز 2023	بائع	ممارسة تدليسية - تقديم وثائق مزورة	2021-092	24
-	-	أكتوبر/تشرين الأول 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية من أطراف خارجية	2023-761	25
11 185.99	11 185.99	نوفمبر/تشرين الثاني 2023	متعددون	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	2023-754	26
-	570.79	نوفمبر/تشرين الثاني 2023	بائع	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	2023-1149	27
-	-	ديسمبر/كانون الأول 2023	موظف	مضايقات وإساءة استعمال السلطة وتمييز	2019-281	28
-	1 526.00	ديسمبر/كانون الأول 2023	موظف	ممارسة تدليسية وعدم الامتثال لالتزامات	2019-306	29
-	-	ديسمبر/كانون الأول 2023	موظف	عدم الإعلان عن وجود علاقة حميمة وتضارب المصالح	2022-179	30
-	-	ديسمبر/كانون الأول 2023	موظف تابع لشريك متعاون	استغلال جنسي لمستفيدة من جانب موظف تابع لشريك متعاون	2023-1050	31
المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا						
لا ينطبق	لا ينطبق	مارس/آذار 2023	موظف	تحرش جنسي	2019-309	32
لا ينطبق	لا ينطبق	يناير/كانون الثاني 2023	بائع	استغلال وانتهاك جنسيان- العلاقات الجنسية مع القُصّر مقابل المال	2022-058	33
-	-	مارس/آذار 2023	موظف تابع لشريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل وجهة سلع غذائية	2022-458	34
919.49	919.49	فبراير/شباط 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية- تحويل وجهة تحويلات قائمة على النقد	2022-596	35
-	23 309.00	فبراير/شباط 2023	موظف تابع لشريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل وجهة سلع غذائية	2022-681	36
-	2 367.76	مارس/آذار 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - سرقة سلع غذائية وبيعها من دون إذن	2022-867	37
-	3 442.53	يونيو/حزيران 2023	موظف	ممارسة تدليسية - مطالبات تدليسية لسداد نفقات طبية	2020-138	38
-	-	يونيو/حزيران 2023	حامل عقد خدمة	استغلال وانتهاك جنسيان - الإساءة لقاصر	2021-097	39
-	-	أبريل/نيسان 2023	موظف تابع لشريك متعاون	سرقة/اختلاس- تحويل وجهة سلع غذائية وإعادة بيعها	2021-638	40
1 145.60	2 590.00	مايو/أيار 2023	موظف تابع لشريك متعاون	سرقة/اختلاس - في ما يتعلق ببرنامج التحويلات القائمة على النقد	2022-092	41
616.40	616.40	مايو/أيار 2023	موظف تابع لشريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل وجهة سلع غذائية	2022-675	42
-	-	يونيو/حزيران 2023	موظف تابع لشريك متعاون	استغلال وانتهاك جنسيان	2022-863	43
-	6 000.00	أبريل/نيسان 2023	بائع	سرقة/اختلاس - تحويل وجهة سلع غذائية	2022-869	44
-	-	يونيو/حزيران 2023	بائع	ممارسة تدليسية - سرقة سلع غذائية وبيعها من دون إذن	2023-200	45
-	-	مايو/أيار 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - قيام موظف تابع لشريك متعاون بطلب رشوة	2023-296	46
-	759 302.52	مايو/أيار 2023	متعددون	ممارسة تدليسية - تواطؤ بين شريك متعاون وموظفي مقدم خدمات مالية	2023-309	47

المبلغ المسترد (دولار أمريكي)	المبلغ على المحك (دولار أمريكي)	تاريخ الصدور	المدعى عليه	الادعاء	الرقم المرجعي للتقرير	
-	38.00	أغسطس/أب 2023	غير معروف الهوية	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	2022-342	48
-	-	أغسطس/أب 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - بيع بطاقات الحصص الغذائية لغير المستفيدين	2022-669	49
16 688.59	16 688.59	أغسطس/أب 2023	بائع	ممارسة تدليسية - تحويل وجهة تحويلات قائمة على النقد	2022-809	50
-	12 417.00	يوليو/تموز 2023	غير معروف الهوية	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	2023-654	51
-	-	يوليو/تموز 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - اختلاس أموال وأغذية من المستفيدين	2023-660	52
-	234.34	يوليو/تموز 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية من أطراف خارجية	2022-592	53
-	276.73	سبتمبر/أيلول 2023	غير معروف الهوية	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	2023-677	54
3 756.43	3 756.43	أغسطس/أب 2023	بائع	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	2023-715	55
-	-	نوفمبر/تشرين الثاني 2023	استشاري	تحرش جنسي ومطاردة	2022-467	56
-	-	نوفمبر/تشرين الثاني 2023	موظف تابع لشريك متعاون	استغلال وانتهاك جنسي- الاستغلال الجنسي في الحصول على الغذاء	2023-1109	57
-	-	نوفمبر/تشرين الثاني 2023	موظف تابع لشريك متعاون	تحرش جنسي	2023-1203	58
-	1 133.00	ديسمبر/كانون الأول 2023	موظف تابع لشريك متعاون	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	2023-618	59
-	-	ديسمبر/كانون الأول 2023	موظف تابع لشريك متعاون	عدم امتثال موظف تابع لشريك متعاون لمؤونة قواعد السلوك	2023-739	60
المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي						
87.00	87.00	مارس/آذار 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - معاملات تدليسية وتلاعب بالفواتير	2021-421	61
-	1 052.61	مارس/آذار 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - تسجيل مستفيدين غير مؤهلين	2021-658	62
40 678.00	40 678.00	فبراير/شباط 2023	موظف تابع لشريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل وجهة بطاقات نظام سكوب	2022-385	63
121 887.00	121 887.00	مارس/آذار 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - طلب مبالغ مالية من المستفيدين مقابل تسجيلهم في قوائم التوزيع	2022-521	64
2 932.96	2 932.96	فبراير/شباط 2023	موظف تابع لشريك متعاون	سرقة/اختلاس	2022-727	65
3 217.40	3 217.40	يناير/كانون الثاني 2023	موظف تابع لشريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل وجهة سلع غذائية	2022-726	66
-	-	يونيو/حزيران 2023	موظف تابع لشريك متعاون	فساد - طلب موظفي شريك متعاون أموالا من المستفيدين مقابل المساعدة	2022-336	67
12 539.45	12 539.45	يونيو/حزيران 2023	بائع	سرقة/اختلاس - سرقة سلع غذائية	2022-415	68
-	754.33	يونيو/حزيران 2023	غير معروف الهوية	سرقة/اختلاس - سرقة سلع غذائية	2022-838	69
-	222.70	يونيو/حزيران 2023	غير معروف الهوية	سرقة/اختلاس - سرقة سلع غذائية	2022-839	70
-	90.58	يونيو/حزيران 2023	غير معروف الهوية	سرقة/اختلاس - سرقة سلع غذائية	2022-840	71
-	175.99	يونيو/حزيران 2023	غير معروف الهوية	سرقة/اختلاس - سرقة سلع غذائية	2022-841	72
-	1 122.56	يونيو/حزيران 2023	طرف ثالث من خارج البرنامج	سرقة/اختلاس - سرقة سلع غذائية	2022-842	73

المبلغ المسترد (دولار أمريكي)	المبلغ على المحك (دولار أمريكي)	تاريخ الصدور	المدعى عليه	الادعاء	الرقم المرجعي للتقرير	
-	-	أبريل/نيسان 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - تدليس وإكراه ضد المستفيدين	2023-055	74
2 088.00	2 088.00	أبريل/نيسان 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - تقاضي متطوعين لأجور منخفضة من قبل موظفي شريك متعاون	2023-226	75
-	-	يونيو/حزيران 2023	بائع	استغلال وانتهاك جنسيان - اغتصاب قاصر	2023-291	76
-	3 065.00	مايو/أيار 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - اختلاس السلع الغذائية	2023-432	77
-	-	يونيو/حزيران 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - تدليس وتحويل وجهة الأغذية	2023-457	78
-	-	يوليو/تموز 2023	استشاري	تحرش جنسي	2021-558	79
218.31	1 237.37	سبتمبر/أيلول 2023	موظف حكومي	سرقة/اختلاس - سرقة سلع غذائية	2023-694	80
1 073.70	1 073.70	أغسطس/آب 2023	طرف ثالث من خارج البرنامج	سرقة/اختلاس - سرقة سلع غذائية	2023-695	81
55 831.19	55 831.19	سبتمبر/أيلول 2023	موظف تابع لشريك متعاون	سرقة/اختلاس - سرقة سلع غذائية	2023-814	82
-	-	أكتوبر/تشرين الأول 2023	موظف	الممارسات التدليسية والفاصلة	2021-401	83
-	-	أكتوبر/تشرين الأول 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - سوء التعامل مع بطاقات توزيع الأغذية	2022-335	84
-	-	نوفمبر/تشرين الثاني 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة فاسدة ارتكبتها عامل إغاثة سابق لدى شريك متعاون مع البرنامج	2023-615	85
551.69	551.69	نوفمبر/تشرين الثاني 2023	طرف ثالث من خارج البرنامج	سرقة/اختلاس - سرقة سلع غذائية	2023-1104	86
-	-	ديسمبر/كانون الأول 2023	موظف تابع لشريك متعاون	تحويل وجهة سلع غذائية	2023-731	87
-	-	ديسمبر/كانون الأول 2023	موظف تابع لشريك متعاون	شروع موظفي شريك متعاون في سرقة	2023-832	88
المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا						
لا ينطبق	لا ينطبق	يناير/كانون الثاني 2023	موظف في البرنامج	عدم الامتثال للالتزامات - إهمال جسيم وإخلال بالسياسة	2020-592	89
1 349.53	1 349.53	يناير/كانون الثاني 2023	موظف تابع لشريك متعاون	سرقة/اختلاس - سرقة سلع غذائية	2021-474	90
-	-	يناير/كانون الثاني 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - مخطط تدليس في أسعار الصرف	2021-761	91
-	-	فبراير/شباط 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - تقديم وثائق دراسية مزورة	2022-193	92
لا ينطبق	لا ينطبق	فبراير/شباط 2023	موظف تابع لشريك متعاون	تحرش جنسي	2022-273	93
1 400.00	1 400.00	يناير/كانون الثاني 2023	موظف تابع لشريك متعاون	سرقة/اختلاس - سرقة سلع غير غذائية	2022-300	94
-	35.00	فبراير/شباط 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - استحقاقات مستفيدين	2022-407	95
-	377.80	يناير/كانون الثاني 2023	موظف تابع لشريك متعاون	سرقة/اختلاس - سرقة سلع غذائية	2022-494	96
-	-	يناير/كانون الثاني 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - تقديم مستندات طبية مزورة	2022-503	97
-	-	فبراير/شباط 2023	موظف تابع لشريك متعاون	سرقة/اختلاس - سرقة سلع غير غذائية	2022-581	98
4 223.22	4 223.22	فبراير/شباط 2023	طرف ثالث من خارج البرنامج	سرقة/اختلاس - سرقة سلع غذائية	2022-582	99
-	-	مارس/آذار 2023	موظف تابع لشريك متعاون	سرقة/اختلاس - طلب مواد تم التلاعب في تسجيلها في الحسابات	2022-773	100

المبلغ المسترد (دولار أمريكي)	المبلغ على المحك (دولار أمريكي)	تاريخ الصدور	المدعى عليه	الادعاء	الرقم المرجعي للتقرير	
-	-	يناير/كانون الثاني 2023	طرف ثالث من خارج البرنامج	ممارسة تدليسية - سوء إدارة بطاقات نظام سكوب في البرنامج والاستيلاء على حصة من استحقاقات المستفيدين	2022-782	101
-	151.78	فبراير/شباط 2023	موظف تابع لشريك متعاون	سرقة/اختلاس - سرقة سلع غذائية	2022-830	102
1 011.73	1 011.73	مارس/آذار 2023	موظف تابع لشريك متعاون	سرقة/اختلاس - سرقة سلع غذائية	2023-129	103
56 237.86	473 268.30	يونيو/حزيران 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسات تدليسية وتواطئية من شريك متعاون	2020-117	104
-	-	أبريل/نيسان 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسات تدليسية وتواطئية من شريك متعاون	2020-155	105
-	100 055.09	مايو/أيار 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسات تدليسية وفسادة وتواطئية من شريك متعاون	2020-319	106
-	-	يونيو/حزيران 2023	طرف ثالث من خارج البرنامج	ممارسة تدليسية - فرض رسوم على المستفيدين لتسجيلهم في برنامج شبكة أمان يديره البرنامج	2022-082	107
-	-	يونيو/حزيران 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسات أخرى - خرق معايير السلوك الخاصة بتطبيق المعايير الأمنية لدى شريك متعاون	2022-753	108
-	85.00	مايو/أيار 2023	غير معروف الهوية	سرقة/اختلاس - سرقة مواد غذائية وغير غذائية	2022-875	109
-	20.00	يونيو/حزيران 2023	غير معروف الهوية	سرقة/اختلاس - سرقة سلع معوونة غذائية	2023-523	110
-	-	أغسطس/آب 2023	موظف في البرنامج	تحرش جنسي	2018-273	111
-	-	سبتمبر/أيلول 2023	موظف في البرنامج	استغلال وانتهاك جنسيان - علاقات جنسية لقاء مقابل	2020-265	112
-	247 404.47	يوليو/تموز 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - ازدواجية المستفيدين	2020-398	113
-	31 396.50	يوليو/تموز 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - ازدواجية المستفيدين	2020-401	114
-	6 610.95	يوليو/تموز 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - ازدواجية المستفيدين	2020-540	115
-	-	سبتمبر/أيلول 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - تضخيم مستندات المسافات وتقديم طلب دفع	2022-209	116
-	-	سبتمبر/أيلول 2023	موظف تابع لشريك متعاون	الاستغلال الجنسي - الاستغلال الجنسي للمستفيدين أثناء استلام الأغذية	2022-734	117
-	-	أغسطس/آب 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - رشوة وفساد	2023-187	118
730.00	730.00	أغسطس/آب 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - تقديم مدربين مزيفين لمحو الأمية المالية في استلام قسائم البرنامج	2023-390	119
953.44	953.44	سبتمبر/أيلول 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - تقديم مستفيدين بدلاء مزيفين لاستلام مدفوعات	2023-417	120
2 183.97	2 183.97	أغسطس/آب 2023	بانع	سرقة/اختلاس - سرقة مواد غذائية	2023-678	121
2 705.00	2 705.00	سبتمبر/أيلول 2023	طرف ثالث من خارج البرنامج	سرقة/اختلاس - سرقة مواد غذائية	2023-901	122
-	286 202.00	أكتوبر/تشرين الأول 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - ازدواجية المستفيدين	2020-399	123
-	-	سبتمبر/أيلول 2023	موظف تابع لشريك متعاون	سرقة/اختلاس - سرقة مواد غذائية	2023-783	124
-	67 462.83	أكتوبر/تشرين الأول 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - ازدواجية المستفيدين	2020-400	125

المبلغ المسترد (دولار أمريكي)	المبلغ على المحك (دولار أمريكي)	تاريخ الصدور	المدعى عليه	الادعاء	الرقم المرجعي للتقرير	
-	13 200.00	أكتوبر/تشرين الأول 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - ازدواجية المستفيدين	2020-402	126
-	-	أكتوبر/تشرين الأول 2023	موظف في البرنامج	فساد وتواطؤ وإكراه سلوك تعسفي وتضارب في المصالح	2021-610	127
1 895.66	1 895.66	أكتوبر/تشرين الأول 2023	طرف ثالث من خارج البرنامج	سرقة/اختلاس - سرقة مواد غذائية	2023-894	128
-	231 323.02	نوفمبر/تشرين الثاني 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - ازدواجية المستفيدين	2020-539	129
-	27 049.00	نوفمبر/تشرين الثاني 2023	طرف ثالث من خارج البرنامج	سرقة/اختلاس - الاستيلاء على سلع غذائية	2023-123	130
-	-	نوفمبر/تشرين الثاني 2023	موظف تابع لشريك متعاون	سرقة/اختلاس - سرقة مواد غذائية	2023-599	131
-	-	نوفمبر/تشرين الثاني 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسات تدليسية من موظفين تابعين لشريك متعاون مع البرنامج	2023-706	132
-	665.46	نوفمبر/تشرين الثاني 2023	طرف ثالث من خارج البرنامج	سرقة/اختلاس - سرقة مواد غذائية	2023-725	133
621.00	891.00	نوفمبر/تشرين الثاني 2023	طرف ثالث من خارج البرنامج	سرقة/اختلاس - سرقة مواد غذائية	2023-844	134
-	1 283.40	نوفمبر/تشرين الثاني 2023	موظف تابع لشريك متعاون	سرقة/اختلاس - سرقة مواد غذائية	2023-1220	135
198.00	216.00	نوفمبر/تشرين الثاني 2023	طرف ثالث من خارج البرنامج	سرقة/اختلاس - سرقة مواد غذائية	2023-1230	136
-	504 806.21	ديسمبر/كانون الأول 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - ازدواجية المستفيدين	2020-121	137
-	-	ديسمبر/كانون الأول 2023	موظف في البرنامج	تدليس طبي تورط فيه أحد الموظفين	2020-373	138
-	815 264.41	ديسمبر/كانون الأول 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - ازدواجية المستفيدين	2020-393	139
-	578 927.05	ديسمبر/كانون الأول 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - ازدواجية المستفيدين	2020-394	140
-	285 552.00	ديسمبر/كانون الأول 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - ازدواجية المستفيدين	2020-395	141
-	256 481.54	ديسمبر/كانون الأول 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - ازدواجية المستفيدين	2020-397	142
-	93 819.45	ديسمبر/كانون الأول 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - ازدواجية المستفيدين	2020-541	143
-	-	ديسمبر/كانون الأول 2023	موظف في البرنامج	تحرش جنسي	2022-390	144
73.62	73.62	ديسمبر/كانون الأول 2023	طرف ثالث من خارج البرنامج	سرقة/اختلاس - سرقة مواد غذائية	2023-691	145
المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي						
-	-	مارس/آذار 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - طلب مساهمات مالية مقابل الحصول على سلع غذائية	2021-209	146
-	-	أبريل/نيسان 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - طلب موظفي شريك متعاون الحصول على أموال من المستفيدين مقابل المساعدة	2022-052	147
-	-	أبريل/نيسان 2023	موظف تابع لشريك متعاون	تحرش جنسي	2023-169	148
-	-	أغسطس/آب 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسة تدليسية - تدليس في الفواتير	2022-828	149
9 009.44	9 009.44	ديسمبر/كانون الأول 2023	موظف تابع لشريك متعاون	ممارسات تدليسية من موظفي شريك متعاون مع البرنامج	2023-700	150

المبلغ المسترد (دولار أمريكي)	المبلغ على المحك (دولار أمريكي)	تاريخ الصدور	المدعى عليه	الادعاء	الرقم المرجعي للتقرير	
أخرى						
-	-	أغسطس/أب 2023	موظف في البرنامج	مضايقات وإساءة استعمال السلطة	2019-299	151
-	-	ديسمبر/كانون الأول 2023	موظف في البرنامج	ممارسات فاسدة من موظف في البرنامج	2023-121	152
431 272.11 في المائة 8.22	5 249 304.03 في المائة 100	المبلغ الإجمالي (للقضايا ذات الصلة)				

الملحق الثالث

تقارير التحقيق – الادعاءات المثبتة صحتها والمجمعة بحسب السياسة وفئة المدعى عليه

المبلغ المسترد (دولار أمريكي)	المبلغ المثبت (دولار أمريكي)	عدد التقارير المتعلقة بالادعاءات المثبتة	الادعاء	المدعى عليه	السياسة ذات الصلة
431 272.11	5 249 304.03	124	مكافحة التدليس والفساد		
339 937.73	4 330 988.40	79	موظف عند شريك متعاون		
56 237.86	473 268.30	2	ممارسات تدليس وفساد		
169 457.37	3 592 327.86	44	ممارسات تدليس		
114 242.50	165 337.15	30	سرقة/اختلاس		
-	-	2	ممارسة فساد		
-	100 055.09	1	ممارسات تدليس وفساد وتواطؤ		
218.31	1 237.37	1	موظف حكومي		
218.31	1 237.37	1	سرقة/اختلاس		
11 185.99	770 488.51	2	متعدد		
-	759 302.52	1	ممارسة احتيالية		
11 185.99	11 185.99	1	سرقة/اختلاس		
-	4 968.53	6	موظف		
-	-	1	فساد وتواطؤ وإكراه وسلوك مسيء وتضارب مصالح		
-	-	1	ممارسات تدليس وفساد		
-	4 968.53	2	ممارسة احتيالية		
-	-	1	ممارسة فساد		
-	-	1	تدليس طبي		
22 672.48	63 712.50	15	أطراف ثالثة من خارج البرنامج		

المبلغ المسترد (دولار أمريكي)	المبلغ المثبت (دولار أمريكي)	عدد التقارير المتعلقة بالادعاءات المثبتة	الادعاء	المدعى عليه	السياسة ذات الصلة
-	-	2		ممارسة احتيالية	
22 672.48	63 712.50	13		سرقة/اختلاس	
22 089.16	36 169.49	10		غير محدد	
22 089.16	36 169.49	10		سرقة/اختلاس	
35 168.44	41 739.23	11		بانع	
16 688.59	16 688.59	6		ممارسة احتيالية	
18 479.85	25 050.64	5		سرقة/اختلاس	
-	-	5			أخرى
-	-	2		موظف عند شريك متعاون	
-	-	1		مدونة قواعد السلوك	
-	-	1		إخلال بمعيار سلوك الشركاء المتعاونين للمعايير الأمنية	
-	-	1		متعدد	
-	-	1		عدم الامتثال للالتزامات	
-	-	2		موظف	
-	-	2		عدم الامتثال للالتزامات	
-	-	9		انتهاك واستغلال جنسيان	
-	-	5		موظف عند شريك متعاون	
-	-	5		استغلال وانتهاك جنسيان	
-	-	1		بانع	
-	-	1		متعاقد على الخدمة	
-	-	1		استغلال وانتهاك جنسيان	
-	-	1		موظف	
-	-	1		استغلال وانتهاك جنسيان	
-	-	2		بانع	

المبلغ المسترد (دولار أمريكي)	المبلغ المثبت (دولار أمريكي)	عدد التقارير المتعلقة بالادعاءات المثبتة	الادعاء	المدعى عليه	السياسة ذات الصلة
-	-	2	استغلال وانتهاك جنسيان		
-	-	14	سلوك مسيء		
-	-	2	خبير استشاري		
-	-	2	تحرش جنسي		
-	-	4	موظف عند شريك متعاون		
-	-	4	تحرش جنسي		
-	-	1	موظف سابق		
-	-	1	مضايقاة وتمييز		
-	-	7	موظف		
-	-	2	مضايقاة وإساءة استعمال السلطة		
-	-	4	تحرش جنسي		
-	-	1	مضايقاة وإساءة استعمال السلطة وتمييز		
431 272.11	5 249 304.03	152	المجموع الكلي		

قائمة الجداول والأشكال

- الجدول 1: أنشطة مكتب المفتش (ة) العام (ة) – لمحة عامة، 2019-2023*..... 4
- الجدول 2: ميزانية مكتب المفتش (ة) العام (ة) (بآلاف الدولارات الأمريكية)..... 4
- الجدول 3: الوظائف المدرجة في الميزانية في نهاية العام..... 5
- الجدول 4: توزيع استنتاجات المراجعة بحسب النوع - 2023..... 7
- الجدول 5: حالة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في عامي 2022 و 2023*..... 12
- الجدول 6: نشاط إدارة القضايا، 2018-2023..... 14
- الشكل 1: لمحة عامة عن تصنيفات تقارير الرقابة للفترة 2019-2023..... 7
- الشكل 2: الأموال التي خضعت للمراجعة (3.2 مليار دولار أمريكي) وتصنيفات المراجعة لعام 2023..... 8
- الشكل 3: الإجراءات المتفق عليها المحددة في عام 2023 بحسب مجال نطاق المراجعة..... 9
- الشكل 4: الإجراءات المتأخرة لكل فصل في الفترة 2018-2023..... 12
- الشكل 5: الإجراءات المتقدمة على أساس تاريخ التنفيذ الأصلي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023..... 13
- الشكل 6: تصنيف الشكاوى الجديدة - 2018-2023..... 14
- الشكل 7: القضايا التي أُغلقَت بعد التقييم عند التلقي..... 16
- الشكل 8: التحقيقات التي أُجريت في عام 2023..... 16
- الشكل 9: التحقيقات الجارية في عام 2023..... 17